



الجلسة العامة ٤٧

الأربعاء، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

البند ٥٠ من جدول الأعمال

أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية
المستدامة فيها

تقرير الفريق العامل المخصص المفتوح باب
العضوية المعني بأسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز
السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/55/45)

مذكرة من الأمين العام (A/55/431)

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): لقد
تعددت المبادرات والأفكار الخاصة بدعم التنمية بأفريقيا على
مدى عدة عقود. وللأسف، ما زالت النتائج قاصرة عن
تحقيق الأهداف والطموحات التي صاحبت كلا من تلك
المبادرات. فعلى الرغم من أن عملية تنمية وتطوير أي مجتمع
هي مسؤولية هذا المجتمع وحكومته في المقام الأول، فإنه
مهما خلصت النوايا والجهود، لن تتحقق مساعي الارتقاء

بالمجتمعات الأفريقية، خاصة لدى أقل الدول نموا بالقارة،
ما دامت البيئة الدولية غير مساندة لتلك الجهود؛ بل إنها في
الكثير من الأحيان تعمل ضد مصلحة الدول النامية بصفة
عامة، وأقل الدول نموا بأفريقيا بصفة خاصة. فما زالت
قضايا الديون والفقر وقصور مساعدات التنمية الرسمية
والمرض، خاصة الإيدز والملاريا، تمثل جميعها عوائق غير
عادية تحول دون تحقيق الطموحات المشروعة لشعوب القارة
في النمو والتنمية.

هذا وعلى الرغم من أن تحديات التنمية وعجز
الشعوب عن تحقيق طموحاتها في هذا الإطار تعد أحد أبرز
أسباب التزاعات والحروب في أفريقيا، فإنه يجب ألا نتناسى
أو ننسى الأصول التاريخية لتلك الصراعات والدور السليبي
الذي لعبته العديد من القوى الاستعمارية السابقة في تعميق
بذور التزاعات بين الدول المستقلة حديثا قبل انحسار حقبة
الاستعمار عنها، سواء في الطريقة التي رسمت بها تلك الحدود
أو من خلال إذكاء النزعات القبلية والعرقية بين وداخل دول
القارة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا
تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد
أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات
بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871) الصادر في نيسان/أبريل ١٩٩٨. ولا شك أن القارة الأفريقية شهدت منذ ذلك الوقت العديد من التطورات في المجالات المختلفة التي تعرض لها التقرير، سواء فيما يتعلق بالسلم والأمن في القارة أو فيما يخص صنع وحفظ السلام، أو فيما يتعلق ببناء السلام بعد النزاع، وإرساء البنية الأساسية التي تحول دون تجدد النزاعات المستقبلية في القارة.

وقد شهدنا خلال نفس الفترة وبوضوح تزايد العزيمة لدى أفريقيا ذاتها، سواء على المستوى القاري، ممثلة في منظمة الوحدة الأفريقية، أو على المستوى دون الإقليمي لتسوية نزاعاتها بمعرفتها، وأخذ زمام المبادرة لإخماد ويلات الحروب التي أصابت دولها. وتجلت هذه العزيمة الأفريقية في أكثر من موقع، بدءاً بدور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في سيراليون، ثم بجهود الرئيس شيلوبا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والرئيس مانديلا في بوروندي، مروراً بالدور الذي قام به الرئيس بوتفليقة لإنهاء النزاع بين إثيوبيا وإريتريا. وأخيراً بالجهود المضنية التي قام بها الرئيس اسماعيل عمر غيلة، والتي تكللت بتشكيل أول حكومة وطنية في الصومال منذ عام ١٩٩١.

وإذ كانت مصر تؤيد، بل وتشارك في الجهود الأفريقية لإيجاد حلول أفريقية للمشكلات التي تتعرض لها القارة، فإنها أيضاً، تعيد التأكيد دائماً على أن تصاعد هذا الدور الأفريقي لا يجب، في أي حال من الأحوال، أن يعفي الأمم المتحدة ومجلس الأمن من مسؤولياتهما الأساسية إزاء القارة. ولا يجب أن يساهم في تهميش دور المنظمة الدولية وأحد أجهزتها الرئيسية من خلال اكتفائهما فقط بدعم وتأييد الجهود الإقليمية، وبحيث يصبح دور المجتمع الدولي ثانوياً ومكملاً لها، وليس العكس. وانطلاقاً من هذا المبدأ، وإذ كنا نرحب بالاهتمام المتزايد الذي بدأت تحظى به القارة في الدوائر المختلفة للأمم المتحدة، وداخل أجهزتها الرئيسية،

إنني أذكر بتلك الحقائق حتى لا ننحرف وراء الادعاءات المتكررة التي تلقي بالمسؤولية في المقام الأول من وراء الحروب والنزاعات على الشعوب الأفريقية، أو ما يطلق عليه بالطبيعة القبلية لتلك الشعوب، ومحاولة تبسيط الأمور باعتبار أن أزمة التنمية وأسباب النزاعات في أفريقيا مصدرها في المقام الأول الظروف القبلية لشعوبها، أو غياب ما يسمى بالحكم الجيد في بعض دولها. فإن كانت هناك نسبة من الصحة وراء تلك الادعاءات، فإنه يجب أيضاً أن ينظر إلى الصورة متكاملة، حتى تكون الأحكام دقيقة، وتحديد المسؤوليات أدق. فإذا كانت أفريقيا تواجه تحديات التنمية، فإنها أيضاً في أمس الحاجة إلى اضطلاع الأمم المتحدة بدور واضح وفعال ومحدد من أجل تسوية النزاعات الناشئة فوق أراضيها. ولا تتوقع أفريقيا أن تتحرك الأمم المتحدة لاحتواء الأزمات التي تندلع في القارة فحسب، ولكنها تتوقع أيضاً أن يتحرك المجتمع الدولي في وقت مبكر قبل تفاقم هذه الأزمات وتوسعها. وقد سبق أن أبرز الأمين العام في أكثر من مناسبة أن المشكلة - أي المشكلة الحقيقية - لا تتمثل في غياب آليات الإنذار المبكر التي تنبهنا بإمكانية نشوب أزمة ما في القارة، ولكنها تكمن في الحاجة إلى متابعة هذه الإنذارات بإجراءات فعالة وسريعة، وهو الأمر الذي لم نشهده، للأسف، بالقدر المأمول من جانب الأمم المتحدة في الفترة الماضية. ونرجو في هذا الصدد، أن تأخذ الأمم المتحدة الأحداث التي صارت تتزايد على الحدود المشتركة بين كل من غينيا وسيراليون وليبيريا مأخذ الجهد، ونرجو معالجتها بحسم وبسرعة، حيث أنها تنذر بإشعال نزاع إقليمي جديد في القارة لا يمكن لأحد التنبؤ بعواقبه في حالة إخفاق المجتمع الدولي عن نزع فتيل الأزمة في وقت مبكر وقبل فوات الأوان.

لقد مضى نحو عامين ونصف العام، منذ صدور تقرير الأمين العام حول أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق

مجموعة التوصيات القيمة التي تقدم بها في تقريره حول أسباب النزاع في أفريقيا.

ولا شك في أن هناك العديد من المجالات الأخرى التي نتطلع إلى قيام المجتمع الدولي بإيلاء اهتمامه لها لدعم مسيرة أفريقيا في طريقها إلى تحقيق السلام والاستقرار والديمقراطية في القارة. فبخلاف الدور الذي نطالب الأمم المتحدة بالاضطلاع به بموجب الميثاق، لحفظ السلم والأمن الدوليين، نرجو أن يكثف المجتمع الدولي من جهوده لدعم وتفعيل آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع وإدارة وتسوية النزاعات، والمساهمة بسخاء في الصندوق الاستثماري الذي أنشأته الأمم المتحدة لهذا الغرض. كما ندعو المنظمة الدولية إلى دعم جهود القارة نحو تنفيذ خطة العمل التي اعتمدها قمة لومي الأخيرة حول مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا، فضلا عن مواصلة أنشطتها الهادفة إلى دعم الهياكل والآليات القارية الأخرى، التي اتفقت الدول الأفريقية على إنشائها في مختلف المجالات.

لقد لعب الفريق العامل المعني بأسباب الصراع في أفريقيا دورا محوريا في متابعة تنفيذ توصيات الأمين العام، وتحديد العقبات التي تحول دون المضي قدما في تنفيذها تنفيذًا كاملاً، وأيضاً التقدم بمقترحات محددة لتحقيق الغاية المنشودة منها. ولا شك أن التقرير الذي أعده الفريق، يعد إنجازاً طيباً يجب علينا جميعاً الاستفادة منه للإبقاء على الزخم القائم نحو تعزيز وتنسيق المبادرات والأنشطة كافة التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة بأجهزتها ووكالاتها المختلفة لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في أفريقيا.

وأود في هذا الصدد أن أعرب عن تقدير وفد مصر للجهود التي قام بها نائباً رئيس الفريق، سفيراً سنغافورة وإسبانيا، لتوجيه دفة أعمال الفريق خلال الدورة الماضية للجمعية العامة. ونرجو الآن أن يتم تمديد ولاية الفريق حتى

فإننا ما زلنا نرى أن الفجوة ما تزال كبيرة، بين ما يعترف ويتعهد المجتمع الدولي القيام به من أجل منع وتسوية المنازعات المنتشرة في القارة، وبين ما يتخذ من خطوات فعلية من أجل تحمل مسؤولياته الجماعية لحفظ السلم والأمن الدوليين في أفريقيا والقضاء على جذور النزاعات التي ألحقت دماراً واسعاً بالبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدول القارة.

وقد كان تقرير الفريق العامل (A/55/45)، المعروض أمامنا اليوم، واضحاً عندما أبرز أن ما تفتقر إليه الاستجابة الدولية لحالات النزاع في أفريقيا، يكمن في الأساس في غياب الإرادة السياسية الصادقة من قبل المجتمع الدولي. ويجدوننا الأمل في أن يمثل رد فعل الأمم المتحدة إزاء الأزمة التي اندلعت في سيراليون منذ شهر أيار/مايو الماضي، القاعدة وليس الاستثناء في تعامل المنظمة الدولية مع النزاعات الأفريقية التي أصبحت، أكثر من أي وقت مضى، بالغة التعقيد لتعدد أبعادها السياسية والأمنية والعرقية والاجتماعية المتشابكة. ونتطلع في هذا الصدد إلى التزام مجلس الأمن بما تعهد به في الإعلان الذي اعتمده على مستوى القمة يوم ٧ أيلول/سبتمبر الماضي (مرفق القرار ١٣٨٠ (٢٠٠٠))، من إعطاء أولوية متكافئة لحفظ السلم والأمن الدوليين في كافة مناطق العالم، مع إيلاء أهمية خاصة لأفريقيا واحتياجاتها الفريدة.

ونحن نشعر بالتشجيع، كذلك، لما ذكره الأمين العام أمام الدورة السادسة والثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، في لومي، في تموز/يوليه الماضي، من أن الأمم المتحدة، بالفعل، على استعداد لمساعدة أفريقيا في كل الأوقات وبكل الوسائل المتاحة لها. ونرجو أن يواصل الأمين العام جهوده الحميدة لإبقاء أنظار الأمم المتحدة مسلطة على قضايا أفريقيا، ومشكلاتها، والمشاركة على تنفيذ

آرياس على مهمتنا المشتركة حكمة ومرحاً ومهارات دبلوماسية عظيمة، مما ساعد على توجيه فريقنا العامل إلى احتتام ناجح.

وكانت ولاية فريقنا العامل رصد تنفيذ التوصيات المتضمنة في تقرير الأمين العام في نيسان/أبريل ١٩٩٨، فضلاً عن مقترحات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية عام ١٩٩٩. وقد بدأنا عملنا بتوقعات متواضعة. ومما يؤسف له أن أفرقتنا العاملة المفتوحة باب العضوية تحرز نتائج متباينة. وترد في دليل نيوزيلندا للأمم المتحدة قائمة بأربعة أفرقة عاملة مفتوحة باب العضوية. علق فريقان أعمالهما وأحدهما، الفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن، لا يزال يواصل أعماله. وبالتالي يكون الفريق العامل المعني بأفريقيا رابع فريق يجري إنشاؤه. وبالنظر إلى السجل التاريخي لنظرائنا في مجال الأفرقة العاملة، كنا نحشى ألا نحقق إلا القليل. وفي نهاية المطاف، كان من دواعي ارتياحنا أننا أحرزنا بعض التقدم.

وإجمالاً، كان لدينا ثلاثة اجتماعات، في آذار/مارس، وأيار/مايو، وتموز/يوليه من هذا العام. في الاجتماع الأول، في آذار/مارس، قرر الفريق العامل أنه يحتاج إلى المزيد من المعلومات المتعلقة بتنفيذ التوصيات المتضمنة في تقرير الأمين العام. ومن ثم، دعونا المنظمات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بریتون وودز إلى مخاطبة الفريق. وفي الاجتماع الثاني، تلقينا إحاطات إعلامية شاملة من مدير الشؤون الإقليمية والأفريقية للمكتب التنفيذي للأمين العام، ومن السيد نتن ديساي، وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومن ممثلي ١٥ وكالة مختلفة من وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات بریتون وودز.

الدورة القادمة للجمعية، على النحو الذي يمكنه من مواصلة الدور الهام الذي أوكلناه إليه بموجب قرار الجمعية ٥٤/٢٣٤.

ونحن على ثقة من أن المساعي المخلصة لرئيس الجمعية واهتمامه الشخصي بهذا الموضوع، مثلما أوضح في مناقشاته معنا، نحن سفراء أفريقيا، ستضمن للفريق أكبر قدر ممكن من الدعم والمشاركة من قبل العضوية العريضة للأمم المتحدة. ونعدكم بأن وفد مصر، سيادة الرئيس، على استعداد كامل للتعاون معكم، ومع مكتب الفريق، في هذا الشأن، وحتى نحقق المصالح السامية التي نسعى إليها جميعاً.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر ممثل مصر على تعاونها في مساعدتنا على بدء المناقشة في موعدها. وأود أن أشكر ممثل سنغافورة كذلك على استعدادها لمساعدتنا على المضي في مناقشتنا بيسر.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): أبدأ بياني بعبارة حزينة. إذ أود أولاً أن أشكر جميع أصدقائنا وزملائنا الذين تقدموا بمواسمهم وتعازيهم إلينا على الحادث الأليم الذي تمثل في تحطم طائرة للخطوط الجوية لسنغافورة في تايبيه أمس. وثانياً، لما كان هناك مواطنون من بلدان عديدة قد فقدوا أرواحهم في هذه الحادثة، فإننا نود كذلك أن نتقدم بخالص تعازينا إلى جميع الأسر التي فقدت أحباءها في هذه الحادثة.

وأود الآن أن أبدأ ملاحظاتي الرسمية على بند جدول الأعمال، السيد الرئيس، بأن أشكر سلفكم، السيد ثيو - بن غويراب، على دعوتي للعمل نائباً لرئيس الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بأسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها. وكان مما يشرفني أن أعمل إلى جانب زميلي نائب الرئيس، السفير إينوسينسيو آرياس، الممثل الدائم لاسبانيا. لقد أضفى السفير

إلى الوفاء بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا. وهناك اعتراف واسع النطاق كذلك بأن تقرير الأمين العام عن أفريقيا والمبادرات التي تلتها، بما فيها أعمال فريقنا العامل، قد حركت العملية إلى الأمام. ومع ذلك، فإن الأنباء السيئة أنه يبدو أن التقدم الملموس في الميدان قليلا. وأفريقيا ككل تضم ١٣ في المائة من سكان العالم إلا أنها غير مسؤولة إلا عن ٢ في المائة من إنتاجها الاقتصادي. كما أن أفريقيا المنطقة الوحيدة في العالم التي يتوقع أن يتضاعف تقريبا عدد سكانها أثناء الـ ٢٥ عاما القادمة. وعندئذ سيشكل سكان أفريقيا ١٧ في المائة من سكان العالم.

واليوم، يعيش ٤٥ في المائة على الأقل من الأفارقة في فقر، ويقيمون أحياء بالكاد على أقل من دولار في اليوم. والآن، لا يعيش إلا ١٥ في المائة من الأفارقة في بيئة تعتبر عند أدنى حد ملائم للنمو والتنمية المستدامين. فهناك مائتا مليون نسمة من الأفارقة ليس لديهم إمكانية الوصول إلى المرافق الصحية، بينما يقضي مليوني طفل أفريقي حفتهم قبل بلوغهم سن الخامسة. ويقدر أن البلدان الأفريقية تحتاج إلى معدلات سنوية للنمو الاقتصادي تبلغ ٧ في المائة أو أكثر لكي تقضي على الفقر في ١٥ سنة، وهو الهدف الوارد في تقرير الأمين العام إلى جمعية الألفية. ومع ذلك، لا تنمو البلدان الأفريقية إلا بمعدل سنوي قدره ٣ في المائة. ومن الواضح أن هذه إحصائيات محبطة. وهناك الكثير جدا مما يتعين عمله لعكس مسار هذه التيارات. ولهذا، لا تزال هناك مهام كثيرة أمام الفريق العامل. وأود، والسفير آرياس، أن نشجع جميع الدول الأعضاء الأفريقية وغير الأفريقية على حد سواء، على المشاركة بقدر أكبر في أعمال الفريق، حيث أن بعض اجتماعاتنا لم يحضرها، بكل أسف، إلا عدد قليل.

وهناك العديد من المبادرات الجديدة الضخمة بشأن أفريقيا؛ وعلى سبيل المثال، قانون النمو والفرص في أفريقيا، ومنطقة التجارة الحرة التابعة للسوق المشتركة لدول شرق

وقد شجعت والسفير آرياس المناقشات المتبادلة في الاجتماع الثاني. ونتيجة لذلك استوعبنا قدرا كبيرا من المعلومات المفيدة. وتيسيرا لإجراء مناقشات موضوعية بين الأعضاء، جرى أيضا تزويد جميع المشاركين بمداول تفصيلية أعدها مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا. وهذه الحدايل، المتضمنة في ورقة المؤتمر الصادرة بوصفها الوثيقة A/AC.258/CRP.3، رسمت بانتظام حالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام. ورسمت هذه الحدايل كذلك مسودة تعليمات بالخطوات التالية التي يجب على منظومة الأمم المتحدة، والدول الأعضاء كذلك، أن تتخذها.

وقد تلقى فريقنا العامل طلبا محمدا بإنشاء موقع ذي خطوة واحدة على شبكة الإنترنت يتضمن معلومات خلفية عن أعمال الفريق، ووثائق عمله، والبيانات والتقارير الموجهة إلى الفريق. ولحسن الحظ، قام مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا بإنشاء الموقع وتشغيله قرب نهاية حزيران/يونيه. وموقع الشبكة، الذي يرد عنوانه، بالمصادفة، في التقرير المطروح أمام الجمعية، كان بمثابة أداة للموارد تيسر عمل الفريق. وهو مورد دائم على الشبكة لاستخدام الفريق في اجتماعاته المستأنفة في المستقبل. وأرى أن مكتب المنسق الخاص جدير بالثناء هنا للجهد الذي بذله في تصميم موقع الشبكة وصيانتها، حيث أن هذا الموقع يتيح سجلا نشطا وواقعا لأعمال الفريق.

وفي الاجتماع الذي عقد مؤخرا تم التفاوض حول التقرير النهائي للفريق العامل. وأسعدنا التوصل إلى توافق في الآراء بعد المفاوضات التي جرت في الدقائق الأخيرة كالمعتاد. وأوصي والسفير آريا، الجمعية باعتماد التقرير.

والأنباء السارة عن هذه القضية أن هناك الآن شبه اعتراف عالمي بأن أفريقيا احتياجات خاصة. فمثلا، تضمن إعلان مؤتمر قمة الألفية قسما منفصلا يدعو المجتمع الدولي

السيد ليفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يسرني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويحظى هذا البيان بتأييد بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - وكذلك البلدين المنتسبين قبرص ومالطة، فضلا عن ليختنشتاين العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالفرصة المتاحة اليوم للنظر في تقرير الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بأسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها. إن هذا الفريق العامل الذي اجتمع في ثلاث مناسبات لمدة أسبوع لكل منها في آذار/مارس وأيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠٠٠ قد وضع عددا من التوصيات في مجالات شتى، كلها أساسية لمستقبل القارة الأفريقية، تشمل: القضاء على الفقر؛ وفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز؛ والبيئة؛ والديون؛ وتمويل التنمية؛ واتفاء الصراعات؛ والسلام وإدارة الصراعات؛ واللاجئين؛ والتنسيق الأفضل للمعونات الدولية.

وقبل أن أدخل في التفاصيل المتعلقة بالدروس الهامة التي يمكن أن نستخلصها من مداوالات الفريق العامل ومن التوصيات المفصلة الواردة في تقريره، أود أن أكرر التأكيد على التزام الاتحاد الأوروبي بوضع نهج متكامل للأمم المتحدة تجاه أفريقيا. وينبغي لهذا النهج المتكامل أن يراعى بشكل فعال الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية لاتفاء الصراعات وحسمها. ومن الواضح تماما أن ذلك النهج يرد في التوصيات الأساسية لتقرير الأمين العام (A/52/871) الذي نشر في نيسان/أبريل ١٩٩٨. وهذه قضية تتداولها ألسنة الناس اليوم كما كانت دائما، وقد أبرزت مرة أخرى في تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (A/55/305) الذي رأسه السيد الأخضر إبراهيمي، والذي

وجنوب أفريقيا. ويجب بذل بعض الجهود لتنسيق كل هذه المبادرات وللتأكد من أنها تعمل جميعا معا لمساعدة أفريقيا. والحك الرئيسي لنجاح هذا الفريق العامل، بالإضافة إلى هذه المبادرات وغيرها، هو أنه يجب أن تظهر نتائج موضوعية في الميدان. فهناك ما يكفي من الأوراق التي كتبت عن احتياجات أفريقيا. وأن الأوان للوصول إلى نتائج ملموسة.

ولن يكون النجاح ممكنا في نهاية المطاف إلا إذا أصبح للمجتمع العالمي مصلحة في تقدم أفريقيا. وفي العالم الذي ينكمش ونحن نتحرك نحو التحول إلى قرية عالمية واقعية، لا يمكننا أن نخلف وراءنا أي قسم من مجتمع قريتنا. وقد كتبت دراسات عديدة عن أخطار ترك أقسام من مجتمعنا وراءنا. وهناك كتاب صدر مؤخرا من تأليف السيد توماس هومر - ديكسون، بعنوان "فجوة الإبداع: كيف نحل مشاكل المستقبل"، ترد فيه الملاحظات التالية:

"إذا طور مجتمع ما فجوة إبداع خطيرة - أي إذا خسر السباق بين المتطلبات والموارد - يقل الازدهار في المناطق التي سبق تأثرها بالندرة، وعادة ما يهاجر الأفراد بأعداد كبيرة خارج هذه المناطق. ويزيد الاستياء الاجتماعي، وبخاصة بين المجموعات المهمشة في المناطق الريفية المهشة بيئيا والمستوطنات المحتلة في المناطق الحضرية بوضع اليد. وتقوض هذه التغييرات شرعية الحكومة وتزيد احتمال العنف المدني المزمع والواسع الانتشار. ويزيد العنف من تقويض قدرة المجتمع على توفير الإبداع، وبخاصة عن طريق التسبب في هروب رأس المال البشري والمالي".

لذلك، نحث كل أعضاء المجتمع العالمي على المشاركة بنشاط أكثر في عمل الفريق العامل المعني بأفريقيا، فلجنبه المعانة من المصير الذي عانتها الأفرقة العاملة المماثلة.

العالم الخارجي على نحو أفضل النهج الذي يتبعه الفريق العامل.

وبالنسبة للاتحاد الأوروبي، يكون بالتالي من الضروري تماما أن توفر الجمعية العامة متابعة تنفيذية ملموسة لاقتراحات الفريق العامل، وأن تكفل عدم تجاهل الاستثمار المقدم في هذا الخصوص، وهو استثمار كبير، أو استخدامه استخداما ناقصا.

وفيما يتعلق بالمضمون الفعلي لتقرير الفريق العامل، لا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بأسف، كما قلنا في تموز/يوليه الماضي، لأنه لم يتم بعد التشديد بقوة كافية على القضية الحاسمة الخاصة باتقاء الصراعات. إن الأزمات الخطيرة التي حدثت في أفريقيا منذ نشر تقرير الأمين العام في نيسان/أبريل ١٩٩٨ - وهي الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والصراع بين إثيوبيا وإريتريا، والخطر المتزايد لاحتمال انتشار الصراع في سيراليون إلى البلدان المجاورة - تبين أننا لا يمكننا أبدا أن نستثمر بما يكفي في اتقاء الصراعات. وينبغي للأمم المتحدة أيضا أن تقدم قدرا أكبر وأفضل من الدعم للجهود الإقليمية الرامية إلى إحلال السلام والأمن، بما في ذلك توفير الموارد المالية أو البشرية حسب الاقتضاء. وقد قام الاتحاد الأوروبي من جانبه بدور نشط في عملية الوساطة التي تضطلع بها منظمة الوحدة الأفريقية في الصراع بين إثيوبيا وإريتريا، وهو ينوي مواصلة ذلك الجهد. ويلاحظ الاتحاد الأوروبي باهتمام كبير التوصيات الأخيرة لبعثة مجلس الأمن إلى سيراليون التي تتصل بزيادة المساعدة التي ستقدم إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فيما يتعلق بالأمن الإقليمي.

وبما أننا ما زلنا في مجال تحليل أسباب الصراعات والقيام بعمل أفضل لتجنبها، فإن الاتحاد الأوروبي يؤيد تماما المبادرات التي اتخذها مجلس الأمن لتحقيق فهم أفضل

جاء فيه أن التنمية بغير سلام لا يمكن تحقيقها شأنها شأن السلام الذي لا يمكن أن يتحقق بدون تنمية. ولذلك، ينوي الاتحاد الأوروبي أن يواصل الحث بغير كلل على ضرورة زيادة مراعاة احتياجات أفريقيا المحددة فيما يتعلق بالسلام والتنمية في جميع المحافل الدولية، وخصوصا محافل الأمم المتحدة.

ومما يشجع الاتحاد الأوروبي المناخ الإيجابي والبناء الذي ساد بشكل دائم اجتماعات الفريق العامل. ولئن كان مآزق الازدواجية في المناقشة في المحافل الأخرى لم يمكن تجنبه بشكل دائم، فإن جلسات الاستماع التي نظمها الفريق العامل لممثلي وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة ولمثلي الأمين العام على الصعيد الميداني قد ساعدت دونما شك في إثراء تفكيرنا الجماعي. كما تتجلى جودة مساعي الفريق العامل في محتوى الوثيقة التي تعتبر تقريرا متوازنا ومعقولا. ويعود الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى المشاركة الشخصية لرئيس الفريق السيد ثيو بن غورياب، وكذلك للعمل النشط والحازم الذي قام به نائبا الرئيس السفير كيشوري محبوباني ممثل سنغافورة والسفير اينوسينسيو آرياس ممثل إسبانيا، الذي استمعت الجمعية العامة إلى بيانه توا. ويود الاتحاد الأوروبي أن يشيد بالإسهام الكبير الذي قدمه هؤلاء الأفراد لنجاح هذه العملية التي لم يكن نجاحها متوقعا.

وفيما يتعلق بأساليب عمل الفريق العامل، لا بد لي من أن أضيف أيضا أن الاتحاد الأوروبي تأثر بشكل خاص بالاستخدام الذكي والمكثف للشبكة الدولية للاتصالات والمعلومات (الإنترنت). وقد أدى إنشاء موقع على تلك الشبكة مخصص لمداورات الفريق العامل إلى تمكين الوفود من أن تبقى باستمرار متمشية مع التقدم المحرز في المناقشات والإسهامات المقدمة من جميع المشاركين؛ كذلك فإنه عرّف

المبادرة موجهة نحو القطاع الاجتماعي، مثل التعليم والصحة، وتعزز دور القانون، والحكم الصالح، ومشاركة المجتمع المدني والتنمية البشرية.

لا أريد أن أنهي بياني بدون التذكير بالتزام الاتحاد الأوروبي الحازم بمواصلة حوارنا الجاري مع البلدان الأفريقية بشأن هذه المسائل جميعا. ونجاح مؤتمر قمة أفريقيا - أوروبا الذي عقد في القاهرة في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ تحت رعاية الاتحاد الأوروبي ومنظمة الوحدة الأفريقية يتطلب منا القيام بهذا. ونحن سنواصل بعزم السير في ذلك الطريق.

السيدة كينغ (الولايات المتحدة الأمريكية):
(تكلمت بالانكليزية): أود أن أهنئ حكومتى سنغافورة وأسبانيا على توليها قيادة هذه المهمة الحاسمة.

إن التقرير المعروض على الجمعية تحقيق واسع عن جذور الصراع وحشد لعلل أخرى لا تزال تحيق بالقارة الأفريقية. وإنني اتفق مع ملاحظاته وتوصياته، لكني أريد أن استخدم هذا المحفل الهام لأبدي بعض الملاحظات استنادا إلى عملنا في الأمم المتحدة خلال الخمسة عشر شهرا الماضية.

لقد أثارت هذه المناقشة بعض الأسئلة الهامة حول أسباب الصراع اليوم. وبطبيعة الحال هذه الأسئلة والأجوبة ليست قاصرة على أفريقيا - فالصراعات لا تزال موجودة على كل قارة - لكنها تبدو حادة بشكل خاص في أفريقيا. وما يجول في خاطري هو أربعة أسئلة حاسمة. أولا، هل الفقر يسبب الصراع في أفريقيا؟ بينما العلاقة بين الفقر والصراع لا يمكن إنكارها فإنها أكثر تعقيدا من العلاقة بين سبب بسيط وأثره. إن بعض أكثر بلدان أفريقيا تأثرا بمأساة الصراع هي بعض أغنى بلدان العالم من حيث الموارد الطبيعية - جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيراليون وأنغولا، على سبيل المثال. وبعض أكثر البلدان فقرا تعيش في

لأسباب الأصلية الاقتصادية والجوانب التجارية لبعض الأزمات الأفريقية، ويشجب الصلات القائمة بين الاتجار بالمواد الخام والأسلحة. إن إنشاء آلية متابعة لتطبيق الجزاءات ضد الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا (يونيتا)، وإنشاء فريق للتحقيق في الاستغلال غير القانوني لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإنشاء فريق للتحقيق في الاتجار غير المشروع بالماس والأسلحة في سيراليون - كلها أمثلة على هذا النهج الجديد. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تمام التأييد التنسيق الأفضل بين كل هذه المبادرات في إطار هيكل للخبراء يمكن أن يكون هيكلا موحدًا: فمن حيث التعريف، الاتجار لا يعرف أي حدود، والمصالح الإجرامية كثيرا ما تكون واحدة من أزمة إلى أخرى.

ويرحب الاتحاد الأوروبي باختيار المجلس الاقتصادي والاجتماعي لأفريقيا كموضوع لمناقشة رفيعة المستوى في دورته الموضوعية التالية التي ستعقد في تموز/يوليه ٢٠٠١. ومن الحتمي أن يكون الفكر الاقتصادي والاجتماعي بشأن أفريقيا منسقا ومتسقا في إطار منظومة الأمم المتحدة. وهنا يعرب الاتحاد الأوروبي عن سروره لمضمون تقرير الألفية الذي أعده الأمين العام (A/54/2000) وكذلك لإعلان الألفية. وما زال الاتحاد الأوروبي ملتزم التزاما ثابتا بتنفيذ التوصيات الواردة في ذلك الإعلان.

وإذ أنتقل إلى ملاحظات الفريق العامل بخصوص مسألة الدين، أود أن أكرر أن الاتحاد الأوروبي يعتبر المبادرة المحسنة لدين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون عنصرا أساسيا في مكافحة الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. قدم الاتحاد الأوروبي حتى اليوم ٦٨ في المائة من الإسهامات الإجمالية التي دفعت إلى الصندوق الاستثماري لتمويل تلك المبادرة ونحن ندعو البلدان المؤهلة إلى أداء التزاماتها السياسية الدولية واتخاذ التدابير السياسية والاقتصادية الضرورية للاشتراك في هذه العملية وكفالة أن تكون الأموال التي تولدها هذه

العرقى، ومع ذلك فإنها كانت غارقة في الفوضى التي تبدأ الآن فقط في الخروج منها.

والعنف بين الهوتو والتوتسي في رواندا وبوروندي لا يعكس عداً دائماً. وإنما يمثل استراتيجية "فرق تسد" وهي استراتيجية سعت مصالح استعمارية وما بعد استعمارية إلى إدارة حكمها. وهؤلاء الناس ليسوا قوميين حقيقيين؛ أنهم انتهازيون يسعون إلى إشعال نيران قومية وعرقية لتحقيق مغائهم الشخصية. وكما شهدنا جميعاً في أنحاء العالم، السياسيون والانتهازيون الذين نثروا بذور العداً العرقى من أجل تحقيق مكاسب ذاتية يمكنهم أن يزجوا بمناطق كاملة في فوضى. وهم - وليست القوات التي يطلقونها - مسؤولون عن العنف الذي يترتب على ذلك.

ثالثاً، هل الخلافات الدينية تسبب الصراع في أفريقيا؟ نحن نرى نفس الدينية هنا حيث يحاول الزعماء استغلال الخلافات الدينية لتحقيق مكاسب شخصية. حتى مؤخراً جداً، لم تكن هناك أبداً توترات بين المسيحيين والمسلمين في كوت ديفوار. ولم يسمع عن عنف طائفي في واحدة من أقوى الاقتصادات وأكثر المجتمعات انفتاحاً وترحيباً بالغير. في معظم أجزاء شرق وغرب أفريقيا، يتعايش المسيحيون والمسلمون دون أية مصاعب. إلا أن في بلدان كثيرة - ليس فقط في أفريقيا - يحاول الزعماء المجردون من المبادئ الأخلاقية غالباً خلق عنف طائفي كوسيلة لممارسة نفوذ سياسي. وذلك اتهام لأولئك الأفراد وليس للملايين المؤمنين الذين يمكنهم أن يعيشوا في وئام.

لقد لاحظت عندما زار وزير داخلية كوت ديفوار المقبرة الجماعية لضحايا القلاقل الأخيرة وقال إن المذبحة غريبة على ثقافة بلده العظيم ومصدر عار لكل أبناء كوت ديفوار. وهذه المشاعر كانت هامة بقدر أهمية تعهده بإجراء تحقيق فوري شامل، لأن ذلك بين أن تلك الأعمال

سلام. من الناحية الاقتصادية، مالي من بين أفقر البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة. ومع ذلك من المستوى الشعبي إلى القصر الرئاسي، يعمل المليون معاً لبناء حياة أفضل لأنفسهم ولأبنائهم. إنهم يبنون الديمقراطية. ومع أنهم يواجهون تحديات كثيرة، فإن الصراع المسلح ليس واحداً منها.

ثانياً، هل الانقسامات العرقية تسبب الصراع في أفريقيا؟ كثيراً جداً من صراعات العالم، سواء في أفريقيا الوسطى، أو البلقان أو تيمور الشرقية، تنسب إلى كراهيات عرقية قديمة. وهذا خطأ جسيم. الجماعات العرقية ليست لها شفرت وراثية للعنف والصراع. والحقيقة أن آخر الإنجازات العلمية بخصوص البنية الوراثية البشرية يبرز حقيقة هامة، البشر جميعاً، بصرف النظر عن العرق أو الأصل، متشابهون بنسبة أكثر من 99,9 في المائة. وهذا يعني أن العالم الحديث يؤكد ما تعلمه كثيرون منا أولاً عن طريق إيماننا: الحقيقة الأهم للحياة على الأرض هي إنسانيتنا المشتركة.

فلماذا يختار بعضنا الاقتتال جراء خلافات صغيرة كهذه؟ إنني أؤكد أن هذا بسبب زعماء يشككون في سلامة الدوافع البشرية - زعماء يسعون إلى كل وسيلة ممكنة لاستغلال الآخرين لتحقيق كسب شخصي؛ زعماء؛ زعماء يختارون ألا يقنعوا ويستمدون القوة من الخلافات الصغيرة بين البشر ويصعدون ويضخمون هذه الخلافات الصغيرة لتحقيق طموحاتهم.

لقد مر عام ونيف على شعور العالم بالحزن لفقد المعلم جوليوس نيريري، وهو زعيم ترأس بلداً هو مركب رائع من عناصر مختلفة من الثقافات واللغات يتمتع الآن بكيان وطني قوي نابض. على الجانب الآخر من المعادلة، قد تكون الصومال أكثر البلدان في أفريقيا تجانساً في التكوين

الدولي، بل والأهم من ذلك، شعوب هذه البلدان، مضطرة إلى طرح الأسئلة التالية: أين هي البرلمانات التي تطالب بمعرفة الدافع الذي دفع السلطات التنفيذية إلى تخصيص موارد الدولة لأغراض الصراع؟ وإين هي المحاكم التي تطالب بالتحقيق في الاتهامات التي تتعلق بالنيل من حقوق الإنسان وبالسرقة الصريحة؟ وأين هي الصحف ومحطات الإذاعة التي تطالب بمعرفة من اتخذ قرار خوض الحرب؟ وأين هو المجتمع المدني الذي يطلب من الحركات المسلحة أن تلقي سلاحها وتدخل الحياة السياسية في بلدانها؟ وأين هي الأحزاب السياسية المعارضة التي تطلب سحب الثقة من الحكومات التي تشن الحرب؟ وأين هي النقابات، والكنائس والمنظمات المدنية التي تريد أن تعرف سبب إرسال الرجال إلى ميدان القتال لكي يموتوا في غمار حروب ليست من صنعهم؟ وأين هي المنظمات النسائية التي تريد أن تعرف السبب الذي حمل حكومات وحركات بلدانها على شن الحرب بينما لا يستطيع أطفال هؤلاء النساء الذهاب إلى المدارس؟ وأين هي وزارات المالية والمصارف المركزية التي تطالب بالحاسبة على النقود التي أنفقتها أو سرقها مسؤولو الدولة نفسها؟ وأين هي الفرص المتاحة أمام الناحيين لتغيير الحكومات التي تشن الحرب أو للتوصل من الحركات التي لا تصنع السلام؟

إن مجلس الأمن مسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين. إلا أنه لا يوجد في ميثاق الأمم المتحدة ما يشير إلى مسؤوليتنا مسؤولية جماعية عن ضمان سلامة الحكم في بلدان الشعوب الأخرى. ولكن ماذا ينبغي أن نفعله إذا تعارض التزامنا بصون السلم والأمن مع رغبتنا في صون السيادة الوطنية لأعضائنا؟ إن بوسعنا نحن، وأعني الأمم المتحدة وكذلك مجلس الأمن، أن نتناول بالبحث آثار الصراعات، بل وبوسعنا أن نخفف من حدة العديد من أعراض الصراع. إلا أن تعزيز المبدأ العالمي القائل بمساءلة الحكم، الذي نعتقد أنه مقترن بالديمقراطية، هو وحده القادر

تتناق مع ثقافة كوت ديفوار الثقافية والمدنية، ويجب أن تظل هكذا.

رابعاً، هل الحدود الاستعمارية تثير الخلاف في أفريقيا؟ بصرف النظر عن الذين يجيئون منا من دول أعضاء جزرية، نحن جميعاً نعيش في أماكن ذات حدود عشوائية؛ إلا أن ذلك لا يجعل الصراع أمراً لا يمكن تجنبه. زامبيا تجاور بلدين تحيق بهما الصراعات - أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية - وثلاثة بلدان أخرى كانت فيها صراعات داخلية في السنوات الخمس وعشرين سنة الماضية: ناميبيا، وزمبابوي وموزامبيق. وشعب زامبيا يتشاطر لغات وهويات مشتركة مع كل جيرانه، وحدود البلاد تعكس تقاطع طرق استعمار بلجيكي، وبريطاني، وألماني، وبرتغالي. ومع ذلك تعيش زامبيا في سلام مع نفسها ومع جيرانها.

مرة أخرى، أرفض الاعتقاد بأن الصراع لا يمكن تجنبه. ووفقاً لتجربة الولايات المتحدة في البلقان، ومؤخراً في أفريقيا، نرفض فرضية أن ما تسمى الكراهيات القديمة تحدد مصير الأمم. ونرفض أيضاً مفهوم دولة "تندثر". فالدول والشعوب لا تندثر؛ ولكن الزعماء يندثرون.

وربما كان السبب الحقيقي للصراع في أفريقيا هو عدم مساءلة الحكم: فإذا كانت هناك حرب بينما يرغب الشعب في السلام، فإن النتيجة الحتمية هي أن الحكومات التي تشن الحرب لا تصغي لآراء شعوبها.

ولنأخذ على سبيل المثال أي صراع - داخلي أو خارجي - في أفريقيا اليوم. وسواء كنا نناقش الحالة في أنغولا، أو سيراليون، أو ليبيريا، أو غينيا، أو جمهورية الكونغو الديمقراطية، أو كوت ديفوار أو رواندا، أو بوروندي، أو السودان، أو إثيوبيا، أو إريتريا، أو الصومال، فإن المجتمع

السيد محبوباني، سفير سنغافورة، والسيد آرياس، سفير اسبانيا بوصفهما نائبي رئيس الفريق العامل.

ولقد أعرب رؤساء الدول أو الحكومات، في إعلان ألفية الأمم المتحدة، عن تصميمهم على:

”دعم توطيد الديمقراطية في أفريقيا ومساعدة الأفريقيين في نضالهم من أجل السلام الدائم والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة، وبذلك تدمج أفريقيا في صلب الاقتصاد العالمي“.

ويمثل ذلك آخر التزام قطعه المجتمع الدولي على نفسه لصالح أفريقيا، وهو التزام يتسم بالأهمية الحيوية.

إن ٧٠ في المائة من الصراعات التي نوقشت في مجلس الأمن هي صراعات وقعت في أفريقيا؛ ولذلك ينبغي أن تثير الصراعات الأفريقية قلقنا. ويتضمن تقرير الإبراهيمي آراء وتوصيات عديدة بشأن عمليات حفظ السلام في أفريقيا. ونحن نأمل أن تكون توصيات تقرير الإبراهيمي معادلة في أهميتها لأعمال الفريق العامل، كما نأمل أن تؤدي دورا عظيما في مجال صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام فيما بعد انتهاء الصراعات في أفريقيا. ونأمل أن يعلق مجلس الأمن أهمية على هذا الأمر.

وبفضل جهود البلدان الأفريقية ودعم المجتمع الدولي، تحسنت أحوال الاقتصاد الأفريقي في السنوات الأخيرة. إلا أن الاحصائيات تفيد بأن الحالة العامة في أفريقيا لا تزال مدعاة للقلق، وإلى أن الفجوة بين مستوى التنمية فيها ومستوى التنمية في العالم ككل لا تزال آخذة في الاتساع. إذ أن الاقتصادات الضعيفة والصغيرة في أفريقيا، ولا سيما البلدان الأقل نموا، تجد نفسها أقل حظا. وفي الوقت الحالي لا يزال ٥٢ في المائة من سكان أفريقيا يعيشون على أقل من دولار واحد يوميا. وفي أفريقيا توجد الأغلبية المطلقة من بلدان العالم الأقل نموا، والغالبية المطلقة من لاجئي

على فتح السبيل الوحيد الذي يمكننا من أن نبدأ حقا في التصدي للتحديات التي ورد ذكرها في ميثاق الأمم المتحدة.

وثمة رباط مشترك رائع يربط بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة، ألا وهو استهلال وثيقتنا التأسيسيتين بعبارة ”نحن الشعوب“. وعلى الرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة قد استخدم لفظة ”شعوب“، فإنني أعتقد أن قراءة التعليمات الصادرة إلينا لا تقتضي حقا في أي من الحالتين أكثر من مجرد قراءة اللفظتين الأوليين.

ولقد كثر الحديث على مر السنة الماضية عما هو الجهاز الأعلى في الأمم المتحدة. ونحن في نهاية المطاف نعتقد أن السلطة الوحيدة لهذه المنظمة أو لأي حكومة، تتمثل في شعوبنا. ولا أعني بذلك مسألة الشعب كمفهوم مجرد، بل أعني الشعوب كأفراد، فهم الذين سيقرون على سبيل المثال، في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ما إذا كان واحد منا نحن الجالسين في هذه الحجرة سيجد لنفسه عملا جديدا. وعندما يعرف كل رئيس جمهورية وكل وزير وكل ممثل دائم في أفريقيا أن وظيفته أو وظيفتها متوقفة على موافقة شعبه، فإنني أتنبأ بأن مهمة صون السلم والأمن الدوليين في ذلك الجزء من العالم ستصبح أسهل من ذي قبل.

السيد شن غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية):

يتوجه الوفد الصيني بالشكر إلى الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بأسباب الصراع وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، على تقريره الذي قدم تحليلا منهجيا لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام؛ كما قدم تحليلا للاستنتاجات المتفق عليها المتعلقة بالتنمية الأفريقية المعتمدة في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٩، وتحليلا للعقبات التي تواجه هذا التنفيذ. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يقدم توصيات لموالاته العمل في هذا الصدد. ونحن نقدر الأعمال الرائعة التي أنجزها

توضع برامج قطرية محددة على أساس الظروف الخاصة للبلدان المعنية، عندما نبدأ في اتخاذ تدابير إضافية، وينبغي أيضا أن تحدد مسؤوليات البلد المعني ومسؤوليات المجتمع الدولي حتى يمكن الوفاء بهذه المسؤوليات على نحو أفضل.

أود أن ألقى الضوء على النقاط التالية المتعلقة بالإجراءات الدولية في هذا الصدد. أولا ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماما خاصا للاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وأن يساعد البلدان الأفريقية للاندماج في الاقتصاد العالمي، وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وفي حقبة التغيرات الكبيرة، لا تزال القدرات المؤسسية للبلدان الأفريقية ضعيفة إلى حد يجعلها غير قادرة على المنافسة بنجاح على المستوى العالمي. ولهذا السبب من المهم إلى حد كبير أن نضمن مشاركة البلدان الأفريقية، وأن نكفل حماية مصالحها على نحو سليم، وذلك في المناقشات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والمالية والتجارية. ومن الضروري في نفس الوقت أن نعزز تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات في ميادين أخرى.

ثانيا، ينبغي أن يحدث تدفق أكبر للموارد المالية إلى أفريقيا. وفي المرحلة الراهنة تظل أفريقيا تعاني من مجموعة من الصعوبات العملية في اجتذاب الاستثمارات الخاصة، ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية تقوم بدور رئيسي هناك. لذلك تمس الحاجة إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية في أسرع وقت ممكن إلى مستوى ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو، وفقا لوعودها. وفي نفس الوقت ينبغي أن تنظر جميع الحكومات والمنظمات الدولية في أساليب عملية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا. ونأمل أيضا أن تتحقق نتائج ملموسة في هذا الصدد في الحدث الحكومي الدولي رفيع المستوى من أجل تمويل التنمية الذي سيعقد في العام المقبل.

العالم، و ٩٠ في المائة من أطفال العالم الذين تيموا بسبب وفاة آبائهم بفعل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

ونظرا لما أتاحتها العولمة من فرص وإمكانات، فإنه لمن المخجل أن نرى أن العدد الأكبر من البلدان الأفريقية قد استبعد من نطاق العولمة، وجرى تهميشه بل وأرغم على تحمل الآثار السلبية المترتبة على تلك العملية؛ وهذا شيء لا يقبله المرء وهو مستريح البال.

ومن ناحية أخرى، ينبغي للبلدان الأفريقية أن تتحمل المسؤولية عن تحقيق الرخاء والاستقرار والتنمية لنفسها. ومن ناحية أخرى، فإن هذا يمثل مهمة مشتركة ملقاة على عاتق المجتمع الدولي. إذ أن المشكلات المتصلة بالسلام والتنمية في أفريقيا موروثه من الماضي؛ وهي مشكلات قديمة العهد ذات جذور عميقة أسبابها اجتماعية واقتصادية وأخرى مركبة وينبغي للبلدان الأفريقية والمجتمع الدولي العمل على معالجتها باتباع نهج شامل متكامل. إن أولوية الأولويات حاليا هي العمل على ترجمة برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، وتوصيات الأمين العام المتعلقة بتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، وما يتصل بالموضوع من التزامات ورد ذكرها في الإعلان الصادر عن الأمم المتحدة، ينبغي ترجمتها إلى إجراءات أكثر فعالية.

وحسبما جاء في تقرير الفريق العامل المخصص، اتخذت البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي خطوات عديدة بالفعل لتنفيذ توصيات الأمين العام، وأثمر بعضها عن نتائج إيجابية. ومع ذلك، وكما يوضح التقرير، لا تزال توجد عقبات كثيرة في الطريق إلى عملية التنفيذ. إن التوصيات التي ترد في التقرير للتغلب على تلك العقبات ولاتخاذ تدابير إضافية، قبلتها البلدان الأفريقية إلى حد كبير. ونأمل أن

أخيراً، نؤيد التوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل المخصص بأن عددا كبيرا من الاقتراحات الخاصة بموضوع أفريقيا يجب أن تصنف وتحدد في مقترحات فعالة ومنسقة حتى يمكن استخدام الموارد الثمينة على نحو أكبر، وتحسين الكفاءة وخلق أقصى قدر من الظروف الملائمة للتنمية الأفريقية. ونرى أنه ينبغي تمديد ولاية الفريق المعني المخصص حتى يواصل العمل في تعزيز تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام.

إن المؤتمر الوزاري لمحفل التعاون بين الصين وأفريقيا، ييجين ٢٠٠٠، انعقد بنجاح في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. وحضر هذا الحدث ٨٠ وزيرا تقريبا من ٤٥ بلدا أفريقيا، وممثلون لحوالي ٢٠ منظمة إقليمية. وكان الموضوعان التوأمين لهذا المؤتمر: أولا، كيف ننطلق صوب وضع نظام اقتصادي وسياسي دولي جديد وعادل ومنصف في القرن الحادي والعشرين يضمن المصالح المشتركة للبلدان النامية، وثانيا، كيف نعزز التعاون الصيني الأفريقي في ظل ظروف جديدة في ميادين موضوعية مثل التجارة والاقتصاد. وقد أجرى المشاركون تبادلًا مكثفًا لوجهات النظر في هذا الصدد واعتمد المؤتمر إعلانًا ييجين لمحفل التعاون بين الصين وأفريقيا، والبرنامج الخاص للتعاون بين الصين وأفريقيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد عبر الأول عن التفاهم المشترك بين الصين وأفريقيا بشأن القضايا الدولية الكبرى، بينما وفر الثاني برامج عملية مفصلة للتعاون بين الصين وأفريقيا في جميع الميادين.

في هذا المحفل قدمت الصين أربعة التزامات تتعلق بدعمها المستمر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأفريقية. أولا تتعهد الصين بأن توفر في حدود قدراتها وفي إطار التعاون بين الجنوب والجنوب جميع أشكال المساعدة والمعونة للبلدان الأفريقية وفقا للظروف الاقتصادية الخاصة لتلك البلدان. إن المساعدة والمعونة التي تقدمها الصين

ثالثا، ينبغي اتخاذ الخطوات لزيادة فرص وصول الدول الأفريقية إلى الأسواق، وينبغي للبلدان المتقدمة النمو بصفة خاصة أن تلغي الحواجز التعريفية وغير التعريفية المفروضة على المنتجات الممتازة من أفريقيا حتى تساعد البلدان الأفريقية في تعزيز التنمية من خلال التجارة.

رابعا، ينبغي النظر في إجراء تخفيض إضافي في الديون الخارجية للبلدان الأفريقية أو إلغائها. وفي الوقت الحالي لم تنجح الاقتراحات ذات الصلة لتخفيف الدين في تحقيق نتائج تبعث على الارتياح، بل إنها أثارَت شواغل من جانب العديد من البلدان الأفريقية. ونحن نناشد المؤسسات المالية الدولية ذات الصلة والبلدان الدائنة الرئيسية أن تستمع إلى صوت البلدان الأفريقية وأن تخطو خطوات أكبر إلى الأمام في هذا الصدد.

خامسا، ينبغي اتخاذ إجراءات فعلية لتعزيز نقل التكنولوجيا، بما في ذلك بذل الجهود لمنح الفرص للبلدان الأفريقية للوصول إلى تكنولوجيا المعلومات. وينبغي بصفة خاصة أن نولي أهمية لمساعدة البلدان الأفريقية في بناء هياكلها الأساسية وتطوير مواردها البشرية لدعم استخدامها لتكنولوجيا المعلومات لتحقيق النمو السريع.

سادسا، إن الانتشار الذي لا ضابط له للأمراض المعدية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا التي تستنزف قدرا كبيرا من الموارد البشرية والاقتصادية أصبح مشكلة اقتصادية واجتماعية خطيرة في البلدان الأفريقية، وتحديا كبيرا لأمنها. وإننا نرحب بالجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي لمكافحة هذه الأمراض. ونؤيد أيضا الاقتراح الخاص بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة تركز لموضوع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ونأمل أن تعبئ هذه الدورة الاستثنائية جميع المجتمعات وأن تقدم سياسات وتدابير فعالة بغية تحقيق الانتصار في الحرب ضد الإيدز.

في ضوء التقرير الذي وضعه الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية الذي أنشئ وفقاً للقرار ٢٣٤/٥٤. ولكن هذه الدراسة ستجري مع إشارة دائمة إلى الجوانب الأفريقية لهذه المسألة المعرب عنها على وجه التخصيص في إعلان الألفية الذي اعتمد في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

وسنأخذ بعين الاعتبار أيضاً أن نظرنا في التقرير عن أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها من قبل مختلف الهيئات، لا سيما مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أتاح لنا بالفعل تحليل ما جاء فيه من توصيات سياسية واقتصادية واجتماعية وتحديد النهج التطبيقية التي يتعين أن تتبع في تنفيذها.

وأود أن أعرب عن امتناني العميق للسيد ثيو - بن غويراب، رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين، ولنائبي رئيس الفريق العامل المخصص، الممثلين الدائمين لإسبانيا وسنغافورة، على ما قاما به من عمل ممتاز.

لقد خلص الفريق العامل المخصص عقب دوراته الثلاث إلى أن تنفيذ التوصيات التي جاءت في تقرير الأمين العام برهن على أنه رغم إحراز بعض التقدم، ما زالت العوائق تعترض طريق التنفيذ بشكل فعال، ويلزم وضع مبادئ توجيهية جديدة للتعجيل به. والمجالات التي ذكر الفريق العامل المخصص حدوث تقدم فيها عديدة ومتنوعة. وينبغي ألا يدفعنا هذا التقدم، رغم كونه حقيقياً ولموسماً، إلى أن نغفل عن ضرورة المضي في بذل الجهود للبحث عن حلول ابتكارية جديدة. فالعمل الباقي الذي يتعين القيام به هائل الحجم.

أنتقل الآن إلى حفظ السلام. لقد أولى مجلس الأمن اهتماماً خاصاً لتحسين نظم الجزاءات في أفريقيا، ولحثة اللاجئين والمشردين في أفريقيا، ولحماية الأطفال ضحايا

لأفريقيا لا تتضمن أية شروط ولا تسعى إلى تحقيق أية امتيازات سياسية. كذلك فإن المساعدة والمعونة الصينية ستتمو وسيصبح إيصالها أكثر فاعلية، وذلك مع نمو اقتصاد الصين وقوتها الوطنية ككل وذلك حتى نلبي على نحو أفضل احتياجات البلدان الأفريقية. ثانياً، تعهد الجانب الصيني بتخفيض أو إلغاء ديون تصل إلى ١٠ بلايين يوان رينمنسي مدينة بها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وأقل البلدان نمواً في أفريقيا في السنتين المقبلتين. ثالثاً، سيخصص الطرف الصيني اعتمادات مالية خاصة لدعم وتشجيع الشركات الصينية على الاستثمار في البلدان الأفريقية. وفي نفس الوقت ستساعد الصين في توسيع الصادرات من البلدان الأفريقية إلى الصين على أساس مبدأ المعاملة التفضيلية للمنتجات الأفريقية عندما تتساوى جميع الشروط الأخرى. رابعاً، ستقيم الصين صندوقاً لتنمية الموارد البشرية الأفريقية وستوسع التعاون الأفريقي الصيني في نطاق أوسع من الميادين، خاصة ميادين تنمية الموارد البشرية، والعلم والتكنولوجيا، والتعليم. وستوسع هذا الصندوق تدريجياً في نطاقه كوسيلة لمساعدة البلدان الأفريقية في تدريب المزيد من العاملين الفنيين من جميع التخصصات.

لقد كان محفل التعاون بين الصين وأفريقيا حواراً جماعياً بين الجانبين أجري عند مطلع القرن، كما كان استكشافاً هاماً وناجحاً للتنمية المشتركة للطرفين. وهو يسجل أيضاً الإسهام الجديد للصين في تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب. ونأمل أن يسهم هذا المحفل على نحو أكبر في تحقيق السلم والتنمية في القارة الأفريقية.

السيد كيو تسرا (توغو) (تكلم بالفرنسية): للمرة الثالثة على التوالي، منذ نشر التقرير الهام للأمين العام عن "أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها" في نيسان/أبريل ١٩٩٨، تنظر الجمعية العامة في هذا البند. وفي هذا العام تناقش الجمعية العامة هذا البند

ونأمل أن يتيح المؤتمر الوزاري لعموم القارة الأفريقية المقرر عقده في هذا الشأن في باماكو خلال الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر الفرصة للبلدان الأفريقية للتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة القادم المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي سيعقد في العام القادم.

ولا نستطيع مناقشة التقدم الحرز في تنفيذ التوصيات التي يقدمها الأمين العام في تقريره دون التشديد على أن أفريقيا تحاول من خلال آليات منظمة الوحدة الأفريقية، كالمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا، أن تهتم الأوضاع المواتية لتحقيق التنمية المستدامة. ويؤيد الفريق العامل المخصص هذه العملية ويهيب بالأمين العام أن يساعد في تنفيذها.

ومن النقاط الجديرة بالذكر أن أفريقيا أعدت في حالات كثيرة قبل صدور تقرير الأمين العام صكوكا لإدارة الصراعات، من قبيل آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الصراعات وإدارتها وتسويتها، ومركز إدارة الصراعات، ونظام الإنذار المبكر. وينبغي أيضا أن تذكر المبادرات التي تقوم بها الدول الأفريقية على الصعيد دون الإقليمي بوصفها جزءا من هذا الاتجاه. بيد أن هذه الآليات يجب أن تلقى الدعم المالي إذا رغبتنا حقا في تعزيز قدرات حفظ السلام الأفريقية.

وعلى الرغم من تجدد اهتمام مجلس الأمن بأفريقيا، لا تزال قارتنا مسرحا لأشد الصراعات فتكا ولأكبر عدد من الأشخاص اللاجئين والمشردين. وفيما يتعلق باللاجئين في أفريقيا بصفة خاصة، يؤكد الفريق العامل المخصص أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من الهيئات المختصة قد اضطلعت بأنشطة لتعزيز الأمن في مخيماتهم وأماكن إيوائهم ولحماية طابعها المدني والإنساني. بيد أن

الصراع المسلح. وأبدى تصميمه على النظر في بناء السلام فيما بعد الصراع، كما تدل على ذلك المبادرات التي اتخذها في غينيا - بيساو وليبريا وجمهورية أفريقيا الوسطى. وتعطي المناقشات المفتوحة التي عقدت مؤخرا والقرارات التي اعتمدت على أثرها شهادة بليغة على هذه الدينامية الجديدة البادية في أعمال المجلس.

ويكشف سعي مجلس الأمن للحصول على تفهم أفضل للصراعات التي تكتنف القارة الأفريقية عن الدور البارز الذي يعتزم المجلس أن يؤديه في اتقاء الصراعات وحلها في هذه القارة. ولا يتضح هذا النهج في البعثات الميدانية التي أوفدها هذا العام فحسب، خاصة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وإريتريا/إثيوبيا وسيراليون، وإنما أيضا في الحوارات المباشرة التي يعقدها مع من يؤدون أدوارا في هذه الصراعات. ولنا أن نفكر على سبيل المثال في الجلسات المفتوحة والمشاورات المغلقة التي عقدها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ مع عدد من رؤساء دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي فيما يتعلق بالصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

يتجلى في هذا السياق المتسم بالصراعات المتعددة أن أي إجراء يُتخذ لتنفيذ توصيات الأمين العام لا بد وأن يصيبه الإخفاق بالضرورة في المناطق التي تفتقر إلى الاستقرار، وأنه بدون السلام والاستقرار لا يمكن الاضطلاع بأنشطة لتحقيق تنمية مستدامة في أفريقيا. وهذه هي النقطة التي يقصدها الفريق العامل حين يشدد بصفة خاصة على الحاجة إلى الإرادة السياسية التي يتعين أن تدعم أي جهود يبذلها الأفريقيون أنفسهم والمجتمع الدولي. وتحاول أفريقيا بالتالي أن تكافح انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تبقى على الصراعات والجرائم عبر الحدود والاتجار غير المشروع بها.

فيها أيضا تنفيذ توصيات الأمين العام. وكما شددت مؤخرا أمام اللجنة الثانية لدى مناقشة البند المتعلق بمسائل سياسات الاقتصاد الكلي وأزمة الديون الخارجية، لا يسعنا إلا التسليم بأن المجتمع الدولي قد سعى في الأعوام الأخيرة للاضطلاع بمبادرات جديدة بالتقدير للمساعدة في تنفيذ الحلول المناسبة للمشاكل المتعلقة برصيد الديون وخدمة الديون. ومن دواعي سرورنا أن نشير إلى القرار الذي اتخذته مجموعة الـ ٨ في كولون في حزيران/يونيه ١٩٩٩ لتعزيز المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي أيدتها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ اللجنة النقدية والمالية الدولية التابعة لصندوق النقد الدولي واللجنة الإنمائية التابعة للبنك الدولي. وعملا بخيار اتخذته مجموعة الـ ٨ نفسها، تستفيد الآن بالفعل من هذا القرار تسعة من البلدان المثقلة بالديون.

بيد أن هذه الحلول التي تقدم مرة واحدة فقط لن تمكن البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى من تخصيص معظم مواردها للخدمات الاجتماعية الأساسية، بل على العكس من ذلك، لأن مبالغ سداد الديون تحول موارد ثمينة عن المشاريع التي من شأن تنفيذها أن يساعد في القضاء على الفقر. وهذا هو السبب في أن مؤتمر القمة السادس والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية طالب بتوسيع نطاق المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لتشمل جميع البلدان الأفريقية كخطوة صوب إلغاء الدين الأفريقي.

ومما يشجع أن الفريق العامل المخصص الذي يؤيد إلغاء ديون أقل البلدان نموا قد اقترح أن تولى الجمعية العامة اهتماما جديا لاقتراح مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بإقامة هيئة مستقلة لتقييم نمو الديون الأفريقية مع الالتزام بإلغاء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون - حيث لا يرجح سداد الديون. ونرجو أن تدرس هذه التوصيات وكل المبادرات الأخرى دراسة متعمقة في اللقاء الحكومي الدولي

هذه الأنشطة، شأنها شأن كثير من المبادرات الأخرى، وأفكر هنا بصفة خاصة في الشراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومفوضية شؤون اللاجئين، قد فشلت في تحسين أوضاع اللاجئين في أفريقيا من الوجهة النوعية. فما زالت البلدان المضيفة مسؤولة وحدها عن اللاجئين في كثير من الأحيان، وهي غير قادرة بالنظر إلى حالتها الاقتصادية المضطربة على أن تمنحهم المساعدة المطلوبة. ولا يفوتني أن أؤكد مرة أخرى مدى القلق الذي يسببه إدراك التفاوت البالغ بين الكيفية التي يُعامل بها اللاجئون في أفريقيا والمساعدة التي يتلقونها في الأجزاء الأخرى من العالم.

وفي ضوء كل هذا، بادر مؤتمر القمة السادس والثلاثون لمنظمة الوحدة الأفريقية، الذي شدد على ضرورة مواصلة الدول الأفريقية تصديدها للأسباب الكامنة وراء مشكلة اللاجئين في أفريقيا، بحث المجتمع الدولي بقوة على توفير الموارد والأموال الضرورية للاضطلاع بخطة التنفيذ الشاملة المعتمدة في الاجتماع المخصص للخبراء التقنيين الحكوميين وغير الحكوميين، الذي عُقد برعاية منظمة الوحدة الأفريقية ومفوضية شؤون اللاجئين في كوناكري، بغيانيا، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٠، فضلا عن توصيات الحلقة الدراسية السادسة عن القانون الإنساني الدولي التي عقدتها منظمة الوحدة الأفريقية بالاشتراك مع لجنة الصليب الأحمر الدولية في أديس أبابا يومي ١٥ و ١٦ أيار/مايو.

وتأمل أفريقيا أن يلقي هذا النداء عناية فورية. ونحن نشيد بتعيين السيد رود لابرز مؤخرا لمنصب المفوض السامي لشؤون اللاجئين وندعوه لأن يجعل العمل من أجل اللاجئين في أفريقيا إحدى أولوياته خلال فترة ولايته.

وأشار الفريق العامل المخصص إلى مسألة التخفيف من عبء الديون الأفريقية باعتبارها أحد المجالات التي بدأ

و ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ إلى اعتماد الإعلان وخطة العمل بشأن "دحر الملاريا" اللذين استند إليهما مؤتمر القمة السادس والثلاثون لمنظمة الوحدة الأفريقية في استنساخه مناشدة الأمم المتحدة بإعلان الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ عقد الحد من الملاريا. وترجو أفريقيا أن تتابع الجمعية العامة هذا المطلب في القريب العاجل.

إن المشاكل الصحية الحرجة التي تواجه أفريقيا تبرز افتقار أفريقيا للموارد المالية. وكما نعلم فإن أفضل المبادرات لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا يجب أن يدعمها توفير الموارد المالية الكافية. غير أننا نلاحظ مع القلق أن المساعدة الإنمائية الرسمية أخذت في الهبوط منذ عام ١٩٩٠. فبينما بلغت ٢٣ مليار دولار في عام ١٩٩٢ هبطت إلى ١٨ مليار دولار في عام ١٩٩٧، وهذا التراجع مستمر بلا رحمة. وفي الوقت نفسه، نلاحظ مع الأسف أن هذا الهبوط يؤثر أيضا على المساعدة المتعددة الأطراف، لأن المعونة الإنمائية التي تقدمها صناديق وبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة آخذة أيضا في الهبوط وبذا تضر بالتنمية الدول الأفريقية. غير أن من المشجع أن بعض البلدان، كالدانمرك والنرويج والسويد وفنلندا قد حققت أو حتى تجاوزت هدف الـ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية؛ وأصبح من الضروري أن تعقد جميع البلدان المانحة العزم على رفع مستويات مساعدتها الإنمائية الرسمية إلى الرقم المستهدف وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان النامية و ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا.

وفي هذا الصدد فإن عقد اجتماع بشأن المساعدة الإنمائية لأفريقيا وهو ما يسعى إليه الفريق العامل جاهدا، يصبح مناسبة لأن تتبادل البلدان المانحة خبراتها في هذا المجال. ونحن نعلم أن الزيادة الكلية في تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية قد حجبت أفريقيا إلى حد بعيد. ثم إنه على

بشأن التمويل من أجل التنمية، المقرر عقده في عام ٢٠٠١، الذي ترمع أفريقيا القيام فيه بدور بالغ النشاط.

وقد حدد الفريق العامل المخصص عددا من العقبات التي تعترض سرعة تنفيذ توصية الأمين العام الواردة في تقريره (A/52/871) عن أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. وتتعلق هذه العقبات، فيما تتعلق، بالحالة الصحية العامة. ونحن في هذا الصدد متفقون على أنه إذا كان هناك مجال حدث به تردُّ مذهب في الحالة منذ نشر تقرير الأمين العام، فهو انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (وباء الإيدز) وتأثيره على مستقبل أفريقيا. فلقد أصبحت هذه الجائحة مشكلة إنمائية حقيقية وتهديدا فعليا لبقاء الجنس البشري، لا سيما في أفريقيا.

وفي هذه الدورة ترمع الجمعية العامة إيلاء النظر الجاد في مسألة وباء الإيدز. ونحن نرحب بذلك إذ لا شك في أنه إذا وجدت مشكلة تتطلب تدخلا عاجلا ومتضافرا ونشطا من المجتمع الدولي فهي مشكلة مكافحة هذه الجائحة. وحالة يتامى وباء الإيدز في أفريقيا، الذين سيصل عددهم، حسب بعض التوقعات، إلى ٤٠ مليون شخص في عام ٢٠١٠، تبين الوطأة الاجتماعية لهذه الجائحة التي تزداد آثارها تفاقما بسبب ارتفاع تكاليف الأدوية.

وبالإضافة إلى وباء الإيدز فإن الملاريا أصبحت مصدرا للقلق متزايد في أفريقيا. فتشير الإحصاءات إلى وجود ٤٠٠ مليون شخص يعانون من الملاريا في العالم، منهم ٣٠٠ مليون شخص في أفريقيا، وأن مليوني شخص يلقون حتفهم بسبب هذا المرض كل عام. بل إن آثاره تمتد إلى أبعد من مجال الصحة العامة، فقد أصبحت الآن قضية إنمائية اجتماعية - اقتصادية.

وقد دفعت هذه الحالة المأساوية برؤساء الدول والحكومات الأفريقيين في اجتماع استثنائي في أبوجا في ٢٤

يكرس لدور منظومة الأمم المتحدة في دعم جهود البلدان الأفريقية في تحقيق التنمية. وفضلا عن هذا، ينبغي أن يقيم تعاون وثيق بين الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن هذا الموضوع.

أود في الختام أن أشدد على أن أفريقيا المدركة لمسؤولياتها الأساسية عن الجهود المتصلة بتعزيز التنمية، مصممة على العمل من أجل تحسين أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ونرجو في هذا المسعى أن تواصل التمتع بالاهتمام والدعم السخي من كل من يرغب في مساعدة أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يرى الأعضاء أننا أحدثنا بعض التغييرات في تتابع المتكلمين في هذه الجلسة، نظرا لغياب بعض المتكلمين في البداية. والآن نعود إلى قائمة المتكلمين الأصلية. وأرجو أن يتواجد كل المتكلمين في القاعة في الوقت المحدد في الجلسات المقبلة تلافيا لعرقلة المناقشة بالصورة التي شهدناها اليوم.

وأذكّر الأعضاء بالممارسة التي تقضي بأن كل المتكلمين المتغيبين عن القاعة في الموعد المحدد سيوضعون في آخر قائمة المتكلمين. وأنا أزمع التقيد بتلك الممارسة.

السيد كا (السنغال) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أتقدم بتعازي وفدي لسنغافورة، البلد الشقيق والصديق، في أعقاب حادث طائرة خطوط سنغافورة الجوية بالأمس. كما أعرب عن مواساتنا لأسر كل الضحايا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مونغرا (سورينام).

وفدي يود بداية أن يعرب عن تهانته الحارة للسيد ثيو - بن غويراب، رئيس الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة على إنشائه وترؤسه الفريق العامل المخصص

الرغم من توقف القروض الخاصة عمليا بالنسبة لأفريقيا، ومن أن المجموع الكلي للديون الخاصة قصيرة الأجل التي لم تسو حتى عام ١٩٩٧ يزيد بأكثر من ٦ مليارات من الدولارات عنه في السنوات الأولى من العقد، فإن المدخرات المحلية في معظم البلدان الأفريقية تظل متسمة بالضعف الهيكلي.

وهذا الوضع المخوف بالمخاطر والذي تتسم به حالة الموارد المالية في البلدان الأفريقية والذي يلقي بها في براثن الفقر المدقع، هو الذي أوحى للجمعية العامة بأن توضح في الدورة الاستثنائية، كوبنهاغن + ٥، أنه على الرغم من المعركة التي شنت ضد الفقر منذ عام ١٩٩٥ فإن عدد الفقراء شديدي الفاقة تزايد بصورة مستمرة وأن الشكوك الخطيرة قائمة حول إمكانية بلوغها هدف الحد من الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

ولا ندهش في السياق نفسه حين تساور أفريقيا الشكوك إزاء إمكانية تحقيق الأهداف المحددة في إطار عمل داكار "توفير التعليم للجميع" الذي اعتمده محفل التعليم العالمي في نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

وفي ضوء النقاط التي أشرت إليها، ونظرا للضرورة الملحة لإيجاد السبل لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع، فإننا نرى أنه لتمكين قارتنا من معالجة مشاكلها الضخمة ينبغي تمديد ولاية الفريق العامل المخصص. كما أن من الحكمة في رأينا أن نؤيد الاقتراح بأن تتضمن الولاية الجديدة للفريق المخصص إنشاء أفرقة فرعية لمعالجة مجالات محددة، على النحو المبين في الفصل الرابع من التقرير المعروض علينا.

وينبغي التشديد بوجه خاص على إسهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي. فنحن نرحب بمبادرته لأن يخطط، خلال دورته الموضوعية في عام ٢٠٠١، لجزء رفيع المستوى

توفر موارد وقدرات كافية؛ ووجود مشاكل تتعلق بالحكم السليم في بعض بلدان أفريقيا الوسطى؛ واستمرار الصراعات المسلحة داخل الدول أو بين الدول. وهناك ضرورة ملحة لأن نسكت الأسلحة ولأن نفهم أن من غير الممكن تحقيق تنمية مستدامة في أفريقيا بدون سلم، ولذلك، فمن المهم أن تتأكد أفريقيا أنه يجري الربط بين شواغلها السلمية والتوصيات في تقرير الإبراهيمي ذات الصلة (A/55/305). ومن بين العقبات الأخرى الإمكانيات المحدودة للوصول إلى الابتكارات العلمية والتكنولوجية وأخيراً، ضعف القطاع الخاص في أفريقيا.

إن هذه العقبات حقيقية. وبدلاً من نفيها أو التقليل من شأنها، تؤمن بلادي بالحاجة إلى دراستها واتخاذ الخطوات اللازمة لتجاوزها، ولكن في حين أن المسؤولية عن البعض منها تقع على عاتق حكومات البلدان الأفريقية، فإن المسؤوليات عن البعض الآخر تقع على عاتق المجتمع الدولي، وبخاصة على أنصار التنمية في أفريقيا.

ولا شك أن من الضروري أن تقوم البلدان الأفريقية بزيادة استثماراتها على الصعيد الوطني في إرساء وتعزيز سيادة القانون وإقامة حكم سليم وكفالة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وبالمثل، ينبغي أن يكون من الممكن فعلاً تطبيق آليات الدبلوماسية الوقائية وآليات حسم الأزمات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وفي الوقت ذاته ينبغي لها أن تدلل على المزيد من الإرادة السياسية المتصلة بتنفيذ الالتزامات التي التزمت بها بحرية بشأن النهوض بالتكامل الإقليمي. والتوقيع في تموز/يوليه الأخير في لومي على القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح لا بد وأن يدعمها المجتمع الدولي. وبالمثل، فإن الإدارات الأفريقية تتحمل مسؤولية إعداد وتنفيذ سياسات اجتماعية مستدامة وشاملة لتعزيز المساواة بين

المفتوح باب العضوية لدراسة ومتابعة تقرير الأمين العام A/52/871 بشأن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها.

وأعرب أيضاً عن تهنئتنا وامتناننا الصادق لنائبي رئيس الفريق العامل، السيد كبشور محبوباني والسيد أينوشدنشير أرياز، الممثلين الدائمين لسنغافورة وإسبانيا لدى الأمم المتحدة. فقد أدارا أعمال الفريق بشكل كفاء وملتزم ومهني وفقاً لولاية الجمعية العامة.

ووفدي شارك بفعالية في أعمال الفريق كما أننا نحي الروح التوفيقية التي يتشاطرها جميع المشتركين وكذلك ثقافة الحوار التي سادت طوال الجلسات الثلاث التي أفضت إلى التقرير المعروف علينا اليوم والذي يسهل شكله قراءته وفهمه.

والواضح من النتائج التي خلص إليها التقرير أنه قد تم إحراز تقدم في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام: تقدم في النهوض بالسلم وفي حفظ السلام وبناء السلام؛ وتقدم في النهوض بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها في أفريقيا؛ وتقدم في بلوغ أهداف التنمية الاجتماعية وفي إتاحة الوصول إلى الأسواق، وتقدم نسبي في جهود التحقيق من حدة الدين. بيد أنه تم أيضاً تحقيق تقدم في مجال التعاون والتكامل الإقليمي وكذلك في تحقيق التناغم والتنسيق في المبادرات على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة.

وعلى هذا بالتأكيد أن نشدد على هذا التقدم، بيد أن من الضروري أن ننظر إليه في سياق المعوقات التي ما زالت تعوق التنمية الحرة في أفريقيا. وكما تم التشديد عليه بحق في تقرير الفريق العامل، ما زالت هناك عوائق - وأحياناً عوائق متزايدة - أمام التنفيذ الفعال لتوصيات الأمين العام. وهي: عدم وجود إرادة سياسية حقيقية لدى المجتمع الدولي؛ وعدم

وضعنا الإنساني المشترك. وينبغي لهذا المحمود أن يتمخض عن سياسات وتدابير على الصعيد العالمي تنسجم مع احتياجات البلدان النامية.

وقد ساعد تقرير الأمين العام وتقرير الفريق العامل على إحداث قوة دفع فيما يتعلق بأفريقيا، وينبغي المحافظة على قوة الدفع هذه. ولذا فإن وفدي يدعو إلى اتباع طريقة منهجية المتابعة تنفيذ مقترحات الفريق العامل من قبل الجمعية العامة وجميع الهيئات في منظومة الأمم المتحدة. وينبغي لعمل المتابعة هذا أن يعالج، فيما يعالج، ستة جوانب مواضيعية اقترحها الفريق، وهي: القضاء على الفقر، وتخفيف عبء الديون، والتمويل من أجل التنمية، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ودرء الصراعات وبناء السلام، ومحنة اللاجئين والمشردين، وأخيراً، مسألة تنسيق مختلف المبادرات الخاصة بأفريقيا وترشيدها.

وختاماً، أود، بالنيابة عن بلدي، أن أعرب عن تأييدي للمقترحات الرامية إلى تمديد ولاية الفريق العامل ووضع معايير موثوق بها لتقييم أثر التدابير المتخذة والنتائج المحرزة في تنفيذ توصيات الأمين العام ذات الصلة. وبنفس الروح، يسر وفدي أن إعلان الألفية الذي اعتمده رؤساء دولنا وحكوماتنا، يتضمن قسماً كاملاً عن أفريقيا. ويقترح وفدي أن تراعى، أثناء أعمال المتابعة، التوصيات المتعلقة بأفريقيا التي اعتمدت في مؤتمر قمة الألفية.

السيد مواكوغو (جمهورية ترانينا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أولاً أن أعرب عن تعازينا ومواساتنا لسنغافورة حكومة وشعباً ولأسر المتوفين في أعقاب الحادث المأساوي الذي وقع لطائرة من طائرات الخطوط الجوية السنغافورية صباح أمس في تايبيه.

الجنسين، ولتنفيذ سياسات اقتصادية متسقة ومحاربة الفقر والأمية والبطالة.

ولن تتحقق هذه الأهداف في سياق صراعات مسلحة، مع تحويل الجزء الأكبر من مواردنا إلى تحقيق الأغراض العسكرية. ولن نتمكن أيضاً من مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا إذا ما كانت أفريقيا تنفق ١٦٥ مليون دولار سنوياً على هذا المرض وحده، في حين أن تقديرات برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بنقص المناعة البشرية/الإيدز تفيد بأن هناك حاجة إلى مبلغ يتراوح بين ٢ و ٣ بلايين دولار لمكافحة هذا المرض.

لذا، فإن المسألة الأساسية الآن هي تمويل التنمية التي تمثل اليوم أمراً بالغ الأهمية مع استمرار تناقص المساعدة الإنمائية الرسمية نوعاً وكماً. ونظراً للإمكانية المحدودة لوصول أفريقيا إلى أسواق رأس المال الخاص، ونظراً لتناقص المعونة الرسمية وعدم تعويض الاستثمارات الأجنبية لهذا النقص، وهي أوجه قصور يسلم بها الفريق العامل، فمن المهم أن يعالج المجتمع الدولي هذه المسائل الأساسية. وفضلاً عن ذلك، فإن ضعف المدخرات المحلية، والعبء الثقيل للدين، وارتفاع التعريفات الجمركية، أمور تواصل كلها الحد من إمكانية الوصول إلى الأسواق.

ولذلك، من المهم اتخاذ تدابير عاجلة وجرئية لعكس هذا الاتجاه السلبي، ولا سيما في السياق الحالي المتمثل في عملية العولمة ذات السرعة المضاعفة، والتي أدت أنماطها الحالية إلى شيء من الإحساس بعدم الأمن وذلك بإضعاف قدرة الحكومات على السيطرة على سياساتها الوطنية وإدارتها.

وكما ينص عليه إعلان الألفية، فإن العولمة لن تعود بالفائدة على الجميع بصورة منصفة إلا إذا بذل مجهود جديد رئيسي ومستمر لبناء مستقبل مشترك قائم على أساس

الجهد الثلاثي الذي تبذله البلدان الأفريقية، ومنظومة الأمم المتحدة، وجماعة المانحين. وينبغي أن تستهدف هذه الشراكة تعزيز الجهود التي تبذلها أفريقيا في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

وفي مجال الصراعات التي تعوق الجهود الرامية إلى إحراز تقدم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بعض البلدان الأفريقية، من المهم زيادة الدعم لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع وإدارة الصراعات وتسويتها والمنظمات دون الإقليمية المماثلة لها. فهذه الآليات تضطلع بدور هام في منع وتسوية الصراعات في أفريقيا. وأنشأت أفريقيا كذلك مؤخرا مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا. والمطلوب توفير الموارد اللازمة لتمكين هذه الآليات من الاستعداد بشكل أفضل لمهمة منع الصراعات وتسويتها. وعلى الرغم من هذه الجهود، فإننا نؤيد تأييدا تاما التحذير المعرب عنه في تقرير الفريق العامل المخصص فيما يتعلق بحقيقة أن الجهود التي تضطلع بها الحكومات الأفريقية في هذا الميدان ينبغي ألا تعفي بأي حال من الأحوال مجلس الأمن من مسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين.

وتدعم تزانيا الجهود الرامية إلى تسوية الصراع في منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي. ونهيب بالمجتمع الدولي أن يدعم اتفاق لوساكا بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية لأنه لا يزال يمثل الإطار الثابت لإحلال سلام شامل في ذلك البلد. وفي هذا الصدد، نحث على أن تنتشر قوة حفظ السلام المفوضة من مجلس الأمن انتشارا كاملا في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأسرع ما يمكن.

ولقد ظل المجتمع الدولي والقادة الإقليميون منشغلين بالبحث عن السلام في بوروندي من خلال عملية أروشا للسلام. وأحرز بعض التقدم في هذه العملية عقب التوقيع

لقد ظلت المسائل المتعلقة بالصراع، والنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة في أفريقيا، محور تركيز في المناقشات الجارية في الجمعية العامة وهيئاتها الرئيسية والمنظمات الدولية الأخرى، مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، وهذا قليل من كثير.

ونظرا لخطورة الحالة، عقد مجلس الأمن، في كانون الثاني/يناير من هذه السنة، جلسة خاصة لمعالجة الحالة في أفريقيا وكيفية إيجاد حل للأزمة، وشدد على ضرورة أن يحل المجتمع الدولي الأزمة الأفريقية القائمة في مجالات السلام والتنمية والصحة على أساس عاجل. وسلم مؤتمر قمة الألفية بخطورة الحالة الأفريقية وحث المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات علاجية لها. وفي هذا الصدد، نعتقد أن الأسباب الأساسية للتخلف الإنمائي والصراعات في أفريقيا معروفة تماما ومفهومة. ويتمثل التحدي في تنفيذ مختلف التدابير المتفق عليها للتصدي لهذه المشاكل. وفي هذا السياق، نرحب بتقرير الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية الوارد في الوثيقة A/55/45، المعروضة علينا الآن.

ويحدد تقرير الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية عددا من المبادرات التي يجري الاضطلاع بها في مجالات تسوية الصراع، والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر. ويلاحظ التقرير أنه بينما يمكن رؤية بعض التقدم في تنفيذ توصيات الأمين العام، فإن هناك عددا من المشاكل في حاجة إلى حل.

والخطوات الأولى في اتجاه معالجة المشكلة الأفريقية هي إقامة شراكة قوية بين المجتمع الدولي والبلدان المتضررة من الأزمة. ولذا نؤيد، في هذا الصدد، الدعوة إلى استمرار

الأهمية، مثل زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية، وتدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة، ومعالجة مشكلة الديون. وفي هذا الصدد، نود أن نعاود التأكيد على النداء الموجه إلى شركائنا الإنمائيين من أجل زيادة التدفقات من المعدلات المتدنية المستوى الحالية التي تبلغ ٠,٢٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، إلى النسبة المتفق عليها بواقع ٠,٧ في المائة. وينبغي توفير المساعدة الإنمائية الرسمية في نفس الوقت الذي يتم فيه زيادة الاستثمارات. وعلى حين أن عددا كبيرا من البلدان الأفريقية قد اضطلعت ببرامج للتعديل الهيكلي والإصلاحات الاقتصادية، فإن تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة كان ضعيفا. وينبغي للمستثمرين أن يردوا بطريقة إيجابية على جهود أفريقيا من أجل تهيئة المناخ المؤاتي للاستثمارات الخارجية المباشرة ولتحقيق النمو الاقتصادي.

وينبغي إيجاد حل لمشكلة الدين التي يواجهها كثير من البلدان الأفريقية، على وجه السرعة. إذ أن سداد الدين يستنزف الموارد القيمة التي ينبغي استخدامها لإعادة التأهيل وتشييد الهياكل الأساسية الإنمائية والبرامج الرامية للقضاء على الفقر. ونرحب بمختلف التدابير التي تستهدف تخفيف عبء الدين من مجتمع المانحين، لا سيما المبادرة المحسنة والمتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ومع ذلك، فثمة حاجة إلى مواصلة تخفيف الشروط المرتبطة بهذه المبادرة حتى يتمكن مزيد من البلدان من التأهل للاستفادة منها. وإننا نتوجه بالنداء إلى المانحين لزيادة الإسهامات في الصندوق الإستئماني لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بغية الاستجابة للطلب المتزايد على موارد الصندوق من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويشعر بلدي بصفة خاصة، بالامتنان لمجتمع المانحين، لأنه من البلدان القليلة التي تتلقى المساعدة للتخفيف من هذا العبء.

وعلى أن نواجه المسائل المتعلقة بالموارد المالية بطريقة شاملة من أجل إيجاد حل طويل الأجل لأفريقيا. وفي

على اتفاق بوروندي للسلام في آب/أغسطس من هذه السنة. ويوفر اتفاق السلام، الذي يرسر التوصل إليه الرئيس نيلسون مانديلا، أساسا جيدا لتسوية الصراع البوروندي. ونحن ندعو جميع الأطراف إلى احترام وتنفيذ هذا الاتفاق لإحلال السلام في ذلك البلد.

وفي أنغولا، نشهد مع الإحساس بالفرح استمرار أعمال القتال والحالة الإنسانية الخطيرة التي تسبب فيها جوناس سافيمي ومنظمتها، الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا). وناشد مجلس الأمن والمجتمع الدولي مساعدة الحكومة الأنغولية في جهودها الرامية إلى استعادة السلام ومعالجة الحالة الإنسانية المتردية في ذلك البلد.

وفيما يتعلق بالصومال، نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه أخيرا في جيبوتي بشأن تشكيل الحكومة في ذلك البلد. وفي هذا الشأن، نقدم التهئة لحكومة جيبوتي على دورها البناء في هذه العملية. وستحتاج الصومال الجديدة إلى الدعم والمساعدة من جميع الشعوب المحبة للسلام، والمجتمع الدولي برمته.

وهناك علاقة مباشرة فيما بين الصراعات وتواتر مشكلة اللاجئين والنازحين داخليا. وتشير التقديرات إلى أن في أفريقيا أكثر من ٧ ملايين شخص من اللاجئين والنازحين. وتستضيف تزانيا ما يزيد على ٨٠٠ ٠٠٠ لاجئ، معظمهم من نتاج الأزمة في منطقة البحيرات الكبرى. وفي مداخلتنا السابقة، شددنا على ضرورة أن يزيد المجتمع الدولي من دعمه للاجئين وللدول التي تستضيفهم. وعلاوة على ذلك، فإن الحل الدائم لأزمة اللاجئين يقتضي تسوية الصراعات في الدول المنشأ، على أن يعقب ذلك إعادة توطين اللاجئين.

وفيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية لأفريقيا، فإن الفريق العامل المخصص يقترح بعض التدابير بشأن مجالات شديدة

تقرير الأمين العام عن أفريقيا المؤرخ نيسان/أبريل ١٩٩٨، تم القيام بعمل هائل من مختلف الأجهزة والهيئات التابعة للمنظمة من أجل التصدي لهذه القضية. ونرحب بشكل خاص بإنشاء الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بأسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، ونهني رئيس الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، السيد ثيو - بن غوريراب، الذي ترأس هذا الفريق. ونهني أيضا نائبي الرئيس، السفير كيشور محبوباني، ممثل سنغافورة، والسفير إينو سنسيو آرياس، ممثل أسبانيا، على جهودهما الدؤوبة وعلى قيامهما معا بوضع تقرير الفريق العامل الوارد في الوثيقة A/55/45 بعد ثلاث دورات من العمل الجاد خلال الدورة السابقة للجمعية العامة.

ويشني وفدي على التقرير الشامل للفريق العامل المخصص، والذي يتضمن ثروة من الملاحظات والمقترحات العملية. ومن الواضح من التقرير أنه بينما تحقق الكثير على طريق التصدي للمشاكل التي تحيط بأفريقيا، فلا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله من أجل التغلب على العقبات العديدة أمام التنفيذ الفعال لتوصيات الأمين العام. ومن أبرز الأولويات الحاجة إلى أن يستجمع المجتمع الدولي الإرادة السياسية لمواصلة مساعدة الدول الأفريقية في جهودها الإنمائية. ومن الواضح أنه ينبغي أن تكون هناك مشاركة مستمرة ودينامية بين المجتمع الدولي والبلدان الأفريقية.

ولقد استمعنا في كثير من المناسبات إلى الدعوة للحكم الصالح في أفريقيا استنادا إلى حجة مؤداها أن الحكم المسؤول يؤدي إلى استقرار سياسي، وهو أمر أساسي بالنسبة لأفريقيا وهي تسعى لاجتذاب موارد خارجية، بما في ذلك الاستثمارات الخارجية المباشرة. والمؤسف أن أفريقيا لا تزال تعاني من صراعات مسلحة عديدة، وتحيط بها الأخطار وعدم الاستقرار الأمر الذي يدفع المانحين

هذا الإطار، نتوقع أن تؤخذ الشواغل الخاصة للبلدان الأفريقية بعين الاعتبار في المؤتمر الدولي الحكومي رفيع المستوى المعني بتمويل التنمية المقرر عقده في عام ٢٠٠١.

وحتى تحدث تنمية متسارعة في البلدان الأفريقية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يوجه دعمه نحو مجالي نقل التكنولوجيا والتعليم. إن الهوة التكنولوجية الآخذة في الاتساع والهوة الرقمية التي تزداد تعمقا والتي تفصل بين البلدان الأفريقية والبلدان المتقدمة النمو من العقبات الرئيسية على طريق التنمية. ولذا، نطالب المجتمع الدولي بتعزيز الجهود من أجل نقل التكنولوجيا إلى أفريقيا بشروط تفضيلية ميسرة. بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا السليمة بيئيا.

وأخيرا، فنحن نؤيد اقتراح الفريق العامل بأن تولي الجمعية العامة اهتماما خاصا لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المدمر في أفريقيا، وأن تدعم الدول الأعضاء، وتشارك بصورة إيجابية في مختلف المبادرات المتخذة في هذا المجال، بما في ذلك، المبادرات التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز.

السيد محمد كمال (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية):

بادئ ذي بدء، يود وفد بلدي أن يقدم تعازيه ومواساته لسنغافورة وفدا وحكومة وشعبا على الحادث المأساوي الذي تحطمت خلاله طائرة الخطوط الجوية السنغافورية في تايبيه يوم أمس. ونتقدم أيضا بتعازينا إلى كل أسر الضحايا في البلدان الأخرى التي فقدت بعض رعاياها في هذا الحادث المؤسف.

ويرحب وفدي بالفرصة المتاحة صباح هذا اليوم لمناقشة البند ٥٠ من جدول الأعمال، ذلك البند الهام حول أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها. وإن ماليزيا تشعر بالارتياح لأنه في أعقاب

فكان معدل النمو في القارة ٣ في المائة عام ١٩٩٩. وكان مجرد ٢,١ في المائة طيلة عقد التسعينات، أي أقل بكثير من معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الذي يقدر بنسبة ٥ في المائة المطلوبة لمنع زيادة عدد الفقراء. وكثيرا ما تكون المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ضمن الأسباب الجذرية لنشوب الصراعات، وسنرى ما إذا كان المجتمع الدولي سيتصدى لتحدي جمع الإرادة السياسية اللازمة لكي يعالج معالجة صحيحة المسألة الدائمة لاستدامة وتعزيز التنمية في أفريقيا. ويجب أن يظل القضاء على الفقر متصدرا جدول الأعمال، حيث أن الفقر لا يسفر إلا عن عرقلة الجهود الرامية لتحقيق السلم والأمن الطويلي الأمد. والدين الخارجي الذي يؤدي إلى العجز، والإمكانية المحدودة للوصول إلى الأسواق، وتضاؤل نصيب الاستثمار الأجنبي، والتهميش من أسواق رأس المال العالمية بسبب شعورها بالمخاطر والزعزعة السياسية، كل ذلك ما هو إلا بعض العوامل الأخرى التي تعرقل نمو أفريقيا.

وتشارك ماليزيا في دعوة المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة إلى أفريقيا على نحو أكثر استدامة لكي تحقق النمو، وتساعد ملايين الفقراء على التخلص من الفقر، والجوع، والمرض، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا، ولكي تشجع شعوب المناطق المتضررة في أفريقيا على استخدام طاقاتها بالكامل بغية تحقيق مستقبل أفضل.

ومن الواضح أن أفريقيا لا تزال في حاجة إلى المساعدة الإنمائية ومما يزيد من تفاقم الأمور أن أفريقيا، التي سبق تهميشها من رؤوس الأموال الدولية الخاصة نتيجة للمخاطر التي تشعر بها، تقع تحت أعباء متزايدة نتيجة لتناقص المساعدة الإنمائية الرسمية. ولما كانت القيمة الحقيقية للمساعدة الإنمائية الرسمية وتدفقات الموارد الخارجية الأخرى قد هبطت منذ التسعينات بحوالي ٢٤ في المائة، فإنها تتناقص في وقت تكون فيه احتياجات أفريقيا ملحة إلى أقصى حد.

والمستثمرين بعيدا عن أفريقيا. ونلاحظ من تقرير الفريق العامل أنه على الرغم من بعض التقدم المحرز على هذه الجبهة، فإن عددا من البلدان الأفريقية لا يزال يفتقر إلى الإرادة السياسية للحكم المسؤول ولتنفيذ الاتفاقات التي تستهدف حل الصراعات. وليس للصراعات المسلحة من نتيجة خلاف الإضرار بأفريقيا، مما أدى إلى أن يصبح أكثر من ٨ ملايين أفريقي لاجئين أو نازحين داخليا.

وفي مساعدتنا لأفريقيا، ينبغي أن نسعى إلى السبل والوسائل اللازمة لمواصلة تعزيز قدرة هذه المنظمة على التحذير المبكر بغية الاستجابة لحالات الصراع في القارة، وكذلك قدرات منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية. ولا يسعنا أن نغالي في التأكيد على الدور الحاسم للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا في مجال الدبلوماسية الوقائية والتسوية السلمية للتراعات. وليس ثمة شك في أن منظمة الوحدة الأفريقية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسلطة الحكومية الدولية من أجل التنمية، تقوم كلها بأدوار هامة في هذا الصدد، ولا بد أن نشي عليها، وأن نشجعها ونواصل مساعدتها فيما تبذله من جهود.

ومع ذلك، فبينما نرحب بالتزام أفريقيا واستعدادها لتحمل المسؤولية المتزايدة عن حل الصراعات الخاصة بها، من المهم أن نكفل ألا يؤدي ذلك إلى تخلي مجلس الأمن عن مسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ويجب أن تعالج على النحو الواجب والكافي نواحي القلق الملحة فيما يتعلق بمشاركة هذه المنظمة في مسألتى سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولا يمكن إرساء السلام في غياب التنمية، فالاثنتان يرتبطان ارتباطا وثيقا. وأفريقيا، التي يقرب عدد سكانها من ٨٠٠ مليون نسمة، لا تزال بكل أسف أفقر مناطق العالم.

إن نظر الجمعية العامة في البند ٥٠ من جدول الأعمال، المتعلق بمتابعة تقرير الأمين العام (A/52/871) عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها يتيح فرصة لكي نشكر رئيس الجمعية العامة، وبلده فنلندا على اهتمامهما بأفريقيا، ولكي نشيد بسلفه، معالي السيد ثيو - بن غوريراب، وزير الشؤون الخارجية في ناميبيا، الذي التزم التزاما خاصا بإبقاء أفريقيا في صدر قائمة الأولويات أثناء رئاسته. والواقع أن الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بأسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، الذي ننظر اليوم في تقريره (A/55/45) ومقترحاته، يصور إخلاصه وعمله الدؤوب باسم أفريقيا.

والعمل الرئيسي الذي اضطلع به الفريق العامل يدل كذلك، وقبل كل شيء، على الالتزام الصارم للرئيسين المشاركين، كيشور محبوباني، ممثل سنغافورة، وإينو سينسيو أرياس، ممثل إسبانيا، اللذين يجسدان روح الشراكة فيما بين دول الجنوب، وبين دول الشمال والجنوب، تلك الشراكة التي تحتاج إليها أفريقيا احتياجا ماسا. ونعرب لهما عن امتناننا وتقديرنا العميق على العمل الذي اضطلعنا به بمهارة عظيمة وروح صادقة. وأود أن أشكر الأمانة العامة. كذلك على دعمها الذي لا يقدر لإعداد التقرير وتيسير أعمال الفريق العامل.

إن الفريق العامل، الذي أنشأته الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين، يشكل نمجا خاصا في متابعة تنفيذ التوصيات التي تقدم بها الأمين العام في تقريره في نيسان/أبريل ١٩٩٨. والواقع إنه كان أداة فريدة للتقييم والتحليل.

وبطبيعة الحال، فإن الوقت القصير نسبيا الذي كان لدى الفريق العامل، والإطار الصعب بشكل خاص الذي

ولا توجد إلا حفنة من البلدان المتقدمة النمو التي حققت أو تجاوزت هدف الـ ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي، الذي اتفق عليه في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢. إن هذا لما يؤسف له، ولا بد من بذل الجهود النشطة والمزمنة بغية عكس مسار هذا الاتجاه.

ولا تزال ماليزيا مقتنعة بأنه نظرا لتعدد القضايا المتصلة بأفريقيا، فإنه يجب معالجتها بأسلوب شامل، ومتكامل، ومنسق، إذا كان لنا أن نؤثر تأثيرا ضخما على الحالة في أفريقيا. وفي هذا السياق، نشاطر الرأي القائل إنه يجب على الجمعية العامة أن تظل مسؤولة عن استمرار الجهود الرامية إلى رصد التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الأمين العام من جميع جوانبها، إضافة إلى الجهود التي تبذلها الأجهزة الأخرى في هذه المنظمة، فضلا عن المؤسسات الدولية الأخرى.

ونعتقد أنه يجب الإبقاء على التقدم الذي أحرزته أفريقيا إلى الآن، بل وتعزيزه على نحو أكبر، لكي يصل إلى أقصى مداه. وأفريقيا، مثلها مثل المناطق الأخرى في العالم، يجب أن تستوعب دروس الماضي وتتحرك إلى الأمام لكي تتصدى لتحديات الألفية الجديدة. ولا يمكن لأفريقيا بطبيعة الحال، أن تضطلع بذلك بمفردها في مرحلة التنمية التي تمر بها الآن. وبينما ينبغي لأفريقيا أن تضطلع بدورها في هذه العملية، فإنها في حاجة إلى استمرار مساعدة المجتمع الدولي، وتفهمه، والتزامه، بل ويجب أن تحصل على كل ذلك. وستواصل ماليزيا تقديم إسهامها المتواضع في هذا المجال.

السيد مسدوة (الجوائز) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أتقدم بتعازي وفد الجزائر إلى وفود الاتحاد الروسي، وأنغولا، وسنغافورة على الخسائر في الأرواح نتيجة للكوارث الجوية التي وقعت أمس واليوم.

وتنص الفقرة ٢٢٨ من تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة وبحق على أنه:

”ما زالت أفريقيا تواجه طائفة من التحديات الاقتصادية والصحية والأمنية المعقدة والبالغة الصعوبة“.

تلك هي المهام والتحديات التي تواجهها قارتنا.

وصحيح أن الحالة في أفريقيا لا تزال تحظى بأعلى أولوية لدى الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نرى أن التزام شركائنا في الجنوب وفي الشمال تجاه أفريقيا يستحق تقديرنا وتشجيعنا. إلا أن هذا الالتزام يجب ألا يمتصه حشد من المناقشات التي تخاطر بجعل المجتمع الدولي يفقد إحساسه بالأولوية والحاجة إلى ترجمة التزاماته لصالح القارة إلى عمل ملموس.

ويود وفد بلادي أن يقترح بأن تولي الجمعية العامة ويولي الفريق العامل اهتماما خاصا لأربع توصيات ستكون أولوية تنفيذها اختبارا حقيقيا لنجاح عملنا.

وتتصل التوصية الأولى باتقاء الصراعات وصون السلام. ونود أن نكرر التأكيد على النداء الذي وجهناه هنا وفي جهات أخرى في هيئات الأمم المتحدة من أجل مشاركة أكثر اتساقا من المجتمع الدولي في الجهد العالمي للحفاظ على السلام والأمن في القارة الأفريقية. ويتطلب الطابع العالمي لعمليات حفظ السلام من جميع أعضاء المجتمع الدولي - والدول الأعضاء في الأمم المتحدة - إبداء قدر أكبر من التضامن من خلال مشاركتهم المتسقة في عمليات الأمم المتحدة في أفريقيا. ومما يؤسف له أن التطورات الأخيرة في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون تبين وجود اتجاه إلى جعل العمليات الجارية في أفريقيا ذات طابع إقليمي وحق لن يؤدي إلا إلى أثر سلبي على أفريقيا، وبالتالي على السلم والأمن الدوليين.

كان يعمل ضمنه - المتعلق، ضمن جملة أمور، بكمية العمل الكبيرة في النصف الأول من عام ٢٠٠٠ - جعلا من المتعذر عليه أن ينظر في جميع التوصيات، وشكلا قيودا على صلاحيته. ولكن رغم هذه القيود، اضطلع الفريق العامل بمهمة رائعة وفيها بعثته وبالتالي يكون قد ساعد على الاحتفاظ بأفريقيا في جوهر اهتمام المنظمة، وهذا جانب طيب آخر للأعمال التي اضطلع بها.

وعلاوة على ذلك، نرى أن الصيغة المبتكرة التي استخدمها الفريق العامل نتيجة لعملية تفاعل ثرية جدا بين الدول الأعضاء وبين وكالات ومؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة تستحق الإشادة. وقد يكون من المفيد أيضا أن تطبق هذه الصيغة من الآن فصاعدا على شتى المجالات التي سنركز عليها في المستقبل، وأن يمتد تطبيقها إلى مجتمع المانحين. وفي هذا السياق، نرى أنه قد يكون من المفيد لو أن الفريق العامل نظر أيضا في المعلومات المتعلقة بما يفعله الشركاء بدلا من أن يقتصر على العمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة لصالح أفريقيا.

وتبين الفقرة ٩ من تقرير الفريق العامل أنه قد تم إحراز تقدم يمكن إدراكه في تنفيذ توصيات الأمين العام في مجموعة واسعة من المجالات. ومع ذلك، ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله حسبما توضح الفقرة ١٢ نظرا لوجود عدد من العقبات الناجمة عن اعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية على الصعيدين الوطني والدولي

والواقع، أن العقبة الرئيسية لا تزال تتمثل في الافتقار إلى الإرادة السياسية لبذل الجهود اللازمة لاتخاذ الإجراءات المطلوبة لدعم السلام والتنمية المستدامة في أفريقيا. وصحيح أن المسؤوليات مشتركة، إلا أنه صحيح أيضا أن المجتمع الدولي لم يقدر بدقة مع الأسف حجم التحديات الموجودة في أفريقيا.

عاجلة تتناسب مع حجم هذا التحدي. إن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة حول هذه القضية التي ستعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠١، ينبغي أن تسهم في إحداث تطور نوعي وهام في مكافحة هذا الوباء. وتعلق أفريقيا، وهي المنطقة الأشد تأثراً بهذا الوباء، آمالاً كبيراً على تلك الدورة.

ولقد كانت مبادرة الأمين العام المعبر عنها في تقريره A/52/871 بتاريخ نيسان/أبريل ١٩٩٨ ضرورية ومبتكرة، نظراً للحاجة العاجلة لأن يتخذ المجتمع الدولي الإجراءات اللازمة للتصدي لتلك التحديات، فضلاً عن الاحتياجات المحددة في ذلك التقرير، والنهج الذي يوصي به التقرير فيما يتعلق بالصلة الوثيقة بين السلام والأمن من ناحية، وبين السلام والتنمية من الناحية الأخرى. والأمر متروك لنا الآن لكي نحاول معا تحديد وتطوير المبادئ التوجيهية المفيدة للعمل الذي ستقوم به الجمعية العامة في المستقبل لمتابعة وتشجيع تنفيذ توصيات الأمين العام ذات الصلة حتى لا نخيب الآمال العديدة لقارتنا.

وقد قامت منظمة الوحدة الأفريقية من جانبها باعتماد رؤيا تقوم على أساس الصلة الوثيقة بين السلام والأمن والتنمية. وتدعو عملية المؤتمر المعني بالأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا إلى نهج يماثل النهج الذي دعا إليه الأمين العام في تقريره لعام ١٩٩٨. لذلك، ينبغي لنا أن نعتبر أن هاتين المبادرتين تكمل إحداها الأخرى. وعلاوة على ذلك، من المهم للغاية دعوة منظمة الوحدة الأفريقية رسمياً إلى الإسهام في عمل الفريق العامل من خلال الاتصال والتفاعل معه.

وبعدما انقضى عام على إنشاء الفريق العامل، ينبغي لنا أن نحدد معا الأنشطة المفيدة التي ستضطلع بها الجمعية العامة في المستقبل لمتابعة تنفيذ توصيات الأمين العام ذات الصلة وأن نتفق عليها. وفي هذا السياق، ترى الجزائر أن

لقد أظهرت الدول الأفريقية استعدادها لأن تتولى مسؤولياتها بشكل كامل من خلال اضطلاعها بنصيب هام في حفظ السلام في القارة، كما تدلل المناقشات الأخيرة بين إثيوبيا وإريتريا التي جرت في الأسبوع الماضي في مدينة الجزائر. ومع ذلك، من الواضح أن المتطلبات اللازمة لتنفيذ ذلك الالتزام لا يمكن الوفاء بها من خلال الموارد والقدرات المتاحة للبلدان الأفريقية.

والتوصية الثانية التي أود أن أتناولها تتعلق بالحالة في البلدان بعد انتهاء الصراعات، وهي حالة تستوجب بذل جهد خاص جدا من خلال تهيئة الظروف اللازمة لتجنب عودة الصراعات إلى الظهور أثناء مرحلة حفظ السلام. ومن بين التدابير الموصى بها في نتائج الفريق العامل تمويل برامج لتزع السلاح وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في المجتمع في إطار ميزانية حفظ السلام، إذ أن ذلك سيسهم إسهاماً مباشراً في نجاح هذه البرامج. وعلاوة على ذلك، أسعدنا أن نرى هذا التدبير الأساسي ضمن التوصيات الواردة في تقرير إبراهيمي.

وتتصل التوصية الثالثة التي أريد مناقشتها بتخفيف الديون. ففيما يتعلق بالديون الخارجية للبلدان الأفريقية، يشدد تقرير الفريق العامل على ما تسببه مدفوعات خدمة الديون من استنزاف للموارد القيمة والشحيحة. وهذه قضية بالغة الأهمية، وسيكون حلها أثر نهائي وحاسم على أي جهد جاد يرمي إلى تنشيط أو تنمية الاقتصاد الأفريقي.

وتتصل التوصية الرابعة التي أريد أن أتناولها - وهي المقترح الرابع في التقرير - بويولات وباء فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. وتمثل الأضرار التي يسببها هذا الوباء في أفريقيا الآن تحدياً وتهديداً لاستقرار بلدان عديدة في تلك القارة. وتقتضي الأعداد القياسية التي تعبر مع الأسف عن اتجاه مزعج في هذا المجال، أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات

مشاركته في الفريق العامل متواصلة ونافعة ومن الطراز الأول.

ويأمل وفد بلادي أن تمكن المناقشات القادمة شركاء آخرين، داخل الأمم المتحدة وخارجها، من إبداء اهتمامهم بالشواغل الأفريقية وحرصهم عليها.

السيد تشيثارانجان (الهند) (تكلم بالانكليزية):

نعرب عن تعازينا وتعاطفنا القلبية لسنغافورة وجميع الأسر المنكوبة المتأثرة بمأساة خطوط سنغافورة الجوية يوم أمس.

وأبدأ بتهنئة الممثلين الدائمين لسنغافورة واسبانيا، اللذين أدى تفانيهما والتزامهما بالعمل في أهم فريق عامل خاص ومفتوح باب العضوية في الجمعية العامة إلى الاعتماد الناجح لتقريره بتوافق الآراء. إننا نؤيد تمديد ولايته ونتطلع إلى مواصلة المشاركة النشطة والبناءة في عمله، الذي نأمل أن يسفر عن اتخاذ إجراءات ملموسة تدعم بشكل فعال جهود البلدان الأفريقية ذاتها الموجهة نحو تحقيق النمو الاقتصادي والازدهار والرفاهية لشعوبها.

ومشاكل أفريقيا ليست فريدة. إنها ليست مشاكل لأنها أفريقية. إنها مشاكل عذبت بلدانا في أوضاع مماثلة في أوروبا وأماكن أخرى، مرات عديدة من قبل. وبالتالي يتعين أن تكون حلول المشاكل هي ذاتها كالتالي تم إيجادها لأوروبا بعد عام ١٩٤٥ - أي المعونة والتنمية والتجارة والتعاون. والفارق الحاسم هو أنه بينما تلقت أوروبا المدمرة جرعة سخية ومتواصلة من رأس المال بموجب خطة مارشال، كانت أفريقيا المنبعثة ترى فرص تنميتها ونموها تتبدد بسبب ندرة الموارد المالية. ويحتاج هذا التحدي بكليته لأن يعالج بشكل شامل وفعال وعاجل.

إننا مسرورون لأن إعلان الألفية قرر دعم تعزيز الديمقراطية في أفريقيا ومساعدة البلدان الأفريقية في صراعها من أجل إحلال سلام دائم والقضاء على الفقر والتنمية

ولاية الفريق العامل ينبغي تجديدها تحت سلطة رئيس الجمعية العامة. والأعمال المقبلة للفريق العامل، والمواضيع المحددة التي ينبغي التركيز عليها يمكن أن تكون موضوع مشاورات واتفاق يتم بين الدول الأعضاء ويسهله رئيس الجمعية العامة. ونرى أنه ينبغي لنا أيضا أن نشرك نائبي رئيس الفريق العامل في هذا النشاط.

وينبغي للفريق العامل، كما هو مقترح في تقريره، أن يشكل أفرقة عمل موضوعية، بتنسيق من الدول الأعضاء، لكي تراجع بتعمق أكبر المسائل التي لم يتم تحليلها بالقدر الكافي أثناء الدورة السابقة.

وأحد الجوانب الهامة في متابعة تنفيذ توصيات الأمين العام يتعلق بأدوات التقييم التي سوف يحتاج الفريق العامل إلى دراستها. ومن المفيد أن يركز أحد الأفرقة العاملة الفرعية الموضوعية على تعريف الحدود والمؤشرات لمساعدته على قياس التقدم المحرز. وعلى نحو مماثل، التكامل بين الأجهزة المختلفة للمنظمة، سواء كان مجلس الأمن أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي، هو أيضا ذو أهمية قصوى. وهناك حاجة إلى تنسيق أكبر حتى يتم تحسين الاتساق في هذا الصدد.

وكما طلب الفريق العامل، فمن المرغوب فيه أن تتلقى الجمعية بصفة دورية جميع التقارير المؤقتة التي يصدرها الأمين العام عن متابعة تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره.

وعقب اعتماد إعلان الألفية في مؤتمر القمة الفريد والتاريخي لزعماء العالم، نعرب عن أملنا في ألا تظل الالتزامات المحددة التي تم قطعها لدعم أفريقيا مجرد إعلانات نوايا بدون أفعال.

وأخيرا، أشيد بشركائي في أفريقيا، في كل من الجنوب والشمال، وخاصة بالاتحاد الأوروبي، الذي كانت

النتائج المحلي لأفريقيا سنويا من خلال الموارد الخارجية المطلوبة. وفي تموز/يوليه من هذا العام، قال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية (أونكتاد)، في تقريره بعنوان "تدفقات رأس المال والنمو في أفريقيا" إن الطريقة العملية الوحيدة لإنهاء اعتماد أفريقيا على المعونة هي البدء ببرنامج مساعدات مكثف من أجل تحقيق نمو سريع ومستدام لفترة طويلة كافية. وقدر أن مضاعفة تدفق المعونة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، البالغة ٢٢ مليار دولار سنويا لن تساوي أكثر من زيادة قدرها خمسة سنتات أمريكية على كل مائة دولار إنفاق استهلاكي في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - وبالطبع هذه ليست أرقام كبيرة.

إن قضية إلغاء الديون تستحق اهتماما خاصا. فالنسب العالية بين الدين الخارجي وإجمالي الناتج المحلي والنسبة المرتفعة لخدمة الديون تظل سمة للبلدان الأفريقية. ومن الواضح أن تدهور الإنفاق الاجتماعي يعزى بدرجة كبيرة إلى المطالبات المتزايدة بمدفوعات الفائدة على الدين العام. ويبلغ الدين الخارجي لكل فرد في العديد من البلدان الأفريقية ضعف الدخل السنوي. ولقد ازدادت مديونية أفريقيا من ٣٤٤ مليار دولار في عام ١٩٩٧ إلى ٣٥٩ مليار دولار في عام ١٩٩٩؛ وارتفعت خدمة الدين كنسبة من السلع والخدمات المصدرة بشكل متواصل من ٢١,٣ في المائة عام ١٩٩٧ إلى ٢٨,٧ في المائة عام ١٩٩٨ وإلى ٣٠ في المائة العام الماضي.

وطبقا لجميع المقاييس تقريبا، على الرغم من مبادرات تخفيف المديونية التي تلقى اهتماما إعلاميا كبيرا فإن العبء على البلدان الأفريقية يزداد سوءا. فالعديد منها واقع في دائرة من الديون تذهب فيها المعونة الجديدة لخدمة كتلة الديون القائمة. وبالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إجمالا، بلغت المبالغ المتأخرة المتراكمة لمدفوعات الفائدة على الديون طويلة الأجل من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٨ أكثر

المستدامة. إن عزم زعمائنا، كما تصفه الفقرة ٢٧ من إعلان الألفية، واضح: ينبغي أن يسترشد نهج المجتمع الدولي بروح التعلم من أفريقيا، ومساعدة نفسه من خلال مساعدة أفريقيا وعدم التبشير بـ "الحكمة المدركة" التي تسعى إلى توجيه التعاون الإنمائي اليوم. ولن تؤدي الشروط من أي نوع إلا إلى المزيد من التدهور في الوضع.

إننا نؤمن بإماننا قويا بأن جهود أفريقيا نحو القضاء على الفقر مستندة إلى عاملين توأمين هما النمو الاقتصادي المستدام والتمويل الخارجي. وطبقا لمطبوعة "الوضع الاقتصادي العالمي واحتمالات التقدم لعام ٢٠٠٠"، فإن الاقتصادات الأفريقية قد نمت بمعدل ٣ في المائة عام ١٩٩٩، مسجلة بذلك زيادة هزيلة على معدل النمو الاقتصادي لعام ١٩٩٨ البالغ ٢,٨ في المائة. وبرغم هذا التحسن، لم يكن النمو الاقتصادي خلال العقد الماضي في أفريقيا قويا بدرجة كافية ولا مستداما بدرجة كافية، حتى يزيد من دخل الفرد ويحقق انخفاضاً كبيراً ومستداماً في مستويات الفقر. ولقد قدر أن ٤٤ في المائة من الأفارقة في القارة إجمالا، و ٥١ في المائة من السكان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يعيشون في فقر مدقع. والمطلوب تحقيق معدل نمو للناتج الإجمالي المحلي السنوي يبلغ ما بين ٧ في المائة و ٨ في المائة لكي يتم خفض مستوى الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وبدون النمو لا يمكن أن تكون هناك أية زيادة في إنفاق الأسرة أو الحكومة، وفي تكوين رأس المال الخاص أو العام، وفي الرفاهة الصحية أو الاجتماعية.

لذلك فإن السؤال المطروح أمامنا هو كيف نحقق معدلات النمو هذه. ثمة تقرير آخر تم تقديمه إلى جمعية الألفية هذه (A/55/350) قدر أن المطلوب هو استثمار سنوي بنسبة ٣٠ في المائة إلى ٤٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي. ومع معدل الادخار المحلي الحالي البالغ حوالي ١٨ في المائة، من الواضح أنه ينبغي على الأقل توفير ٢٢ في المائة من إجمالي

الجزء الأكبر من هذه المبالغ الضخمة لبذل جهود لإعادة رأس المال هذا إلى أولئك الذين يخصهم حقا - أهل أفريقيا. وإن أفريقيا تحتاج بشكل عاجل ومفرط إلى هذه الأموال، ليس فقط من أجل التنمية، ولكن أيضا لدعم جهودها الشجاعة من أجل القضاء على الفساد وضمان ألا تعطل رشاوى النظام الاقتصادي الدولي الفاسد تنمية شعب أفريقيا التريه. هل يمكننا أخذ خطوات فعالة لمعالجة هذه القضية؟

قبل عامين، أكد الأمين العام على أهمية النمو المستحث بالتصدير بالنسبة لأفريقيا. ويدعي البعض أن النمو الاقتصادي في عام ١٩٩٩ كان مستحثا بالتصدير أساسا وأن من المنتظر أن يرتفع نمو إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٠ إلى ٤,٢ في المائة، ويعود السبب إلى حد كبير إلى الزيادة المتوقعة في قيمة الصادرات إلى ١١,٥ في المائة هذا العام. ومع ذلك، فإن البلدان الأفريقية بصفة أساسية مصدرة للمنتجات الأولية التي عانت من تدهور حاد في التبادل التجاري. ومما يعرقل بشدة تطور النمو المستحث بالتصدير في العديد من البلدان الأفريقية الارتفاع الشديد للرسوم الجمركية وتصعيد هذه الرسوم، وكذلك سياسات الدعم الزراعي وضمانات الحماية الزراعية المقيدة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وفي نهاية الأمر، كيف يتمكن المزارع في أفريقيا أن يتنافس بشكل فعال مع نظيره الغربي عندما يكون الأخير قد تلقى دعما سنويا بمتوسط ١٢٥ ألف دولار في عام ١٩٩٦ وعندما تنفق بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ما يساوي أكثر من إجمالي الناتج المحلي لكل أفريقيا على دعم مزارعيها؟ وفي حقيقة الأمر، كانت هناك عدة تقديرات بأن أفريقيا، كنتيجة لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، سوف تخسر ما يصل إلى ١,٢ بليون دولار سنويا. ويتعين القيام بعمل فعال لتصحيح هذا الوضع.

من ١٣ مليار دولار، أو ١٤ في المائة من العجز في الحساب الجاري. ويقدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ١٩ ٠٠٠ من الأطفال يموتون يوميا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لأنه يتعين إنفاق الأموال على تسديد الديون وخدمة الديون بدلا من تقديم الرعاية الصحية الأساسية. ومن الواضح أن هذا غير مقبول. وهناك حاجة ماسة إلى توفير موارد إضافية، عدا المعونة الإنمائية الرسمية، للتمويل الكامل لإلغاء الديون المتوخى.

إننا سعداء لأن المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية سوف يركز على قضايا متعلقة بالتنمية الأفريقية. ونود أن نوضح ثلاث نقاط فقط.

أولا، بالنسبة لقضية تعبئة المحلية للموارد، في هذه الاقتصادات القائمة على حد الكفاف، ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز على الأعمال الدولية لسد فجوة التمويل البالغة ٢٢ في المائة بدلا من التشديد على تعبئة الموارد المحلية.

ثانيا، من الواضح كثيرا أن الزيادة الإجمالية في تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية أهملت أفريقيا إلى حد كبير. فقد اجتذبت أفريقيا في عام ١٩٩٩ ٨,٦ بليون دولار فقط في حافظة الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا من مجموع ١٩٢ بليون دولار استثمرت في جميع البلدان النامية. ويؤكد هذا على الحاجة إلى أن تزيل البلدان المصدرة لرأس المال أية قيود، رسمية أو غير رسمية، على الاستثمارات في البلدان الأفريقية.

ثالثا، هناك القضية الأكثر أهمية والخاصة بعودة رأس المال الذي تم نقله من هذه البلدان وإخفاؤه بعيدا عنها. ولا يزال نزوح رأس المال متفشيا؛ وتم تقديره بما يعادل تقريبا مجموع مديونية أفريقيا الخارجية في نهاية التسعينيات والبالغ قدرها حوالي ٣٥٠ بليون دولار. ويزيد الوضع تعقيدا عدم استعداد الحكومات الأجنبية المودع في مصارفها

احتياجاته الهيكلية والاقتصادية المحددة. وينبغي أن يكون دورنا هو المساعدة، حيثما نستطيع إحداث أثر، في التنفيذ الفعلي للاختيارات التي تقررها البلدان الأفريقية بذاتها.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): ترحب

النرويج مرة أخرى بهذه الفرصة لمناقشة متابعة التقرير الهام (A/52/871) للأمين العام الخاص بأسباب الصراع في أفريقيا وتشجيع السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها، والذي تم تقديمه في نيسان/أبريل ١٩٩٨ إلى مجلس الأمن والجمعية العامة.

وللأسف، لا تزال هناك عدة صراعات خطيرة في أفريقيا، والقارة مستمرة في التخلف عن بقية العالم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ووفقا لتقرير للأمم المتحدة قدم إلى دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في صيف العام الحالي، نما اقتصاد أفريقيا في عام ١٩٩٩ بنسبة تقدر بـ ٣,٢ في المائة، وخلال العقد الماضي كان متوسط النمو السنوي في القارة ٢,١ في المائة فقط، بينما كانت الزيادة السكانية السنوية ٢,٨ في المائة. وهذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يواكب نمو السكان، وأن أغلب البلدان الأفريقية بعيدة كثيرا عن معدل ٧ في المائة للنمو السنوي المطلوب لخفض الفقر بمعدل النصف بحلول عام ٢٠١٥. والنمو البطيء للاقتصاد الأفريقي يمثل إحدى العقبات الرئيسية أمام تحقيق التنمية المستدامة وتحسين الأحوال المعيشية لأغلبية أهل أفريقيا.

والصراعات المسلحة هي سبب رئيسي وراء النمو الاقتصادي البطيء في عدد كبير من البلدان الأفريقية. وهنا تقع علينا جميعا مسؤولية، كما أشار الأمين العام في تقريره قبل عامين. وهناك حاجة عاجلة إلى التزام أقوى من كل من البلدان الأفريقية وزعمائها ومن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عامة. ونحن بحاجة إلى أن نتخذ معا خطوات حاسمة لمنع مثل هذه الصراعات وتسويتها.

ولدي بضعة نقاط تفصيلية حول تقرير الفريق العامل. إننا نقترح بحماس، فيما يتعلق بالفقرة ٩ (د) حول التأثير على اللاجئين، أنه يتعين على دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا المجال، وفي مجالات أخرى في الحقيقة، أن يسترشد بمبادئ أنشطة العمليات، ويجب ألا يكون عائقا لنفسه في أداء دوره الرئيسي - مساعدة البلدان النامية في أولوياتها الإنمائية الوطنية.

وعلاوة على ذلك، نلاحظ من الفقرة ١٧ أن

”كون المعونة مشروطة قد قلل من فعاليتها ومن حجم المعونة المتوافرة للاستخدام في البلدان المتلقية“.

وكنا بالطبع نأمل أن تذهب الجمعية إلى أبعد من ذلك وأن تطلب التحرير الكامل للمعونة بوصفه العامل الأكثر أهمية في تعزيز فعالية المعونة. إن المعونة المشروطة تضفي سمة السخرية على الحديث الجاري مؤخرا عن إعطاء الأطراف المتلقية قسطا أكبر في عملية إنجاز مشروعات المعونة - بالسماح لها بامتلاكها، كما تقول اللغة الاصطلاحية، أو كما سمع أحد ممثلي البلدان المانحة مؤخرا وهو يقول في بلد أفريقي

”نعم، بالطبع، لا بد وأن يمتلكوا المشروعات. وسوف نجبرهم على فعل ذلك. إلا أن الناس في بلدنا يرتاحون أكثر إذا كان المسؤول من وطننا، نظرا لأن مبالغ هائلة من أموال دافعي الضرائب يجري إنفاقها. وإذا لم يرضوا بهذا، باستطاعتهم الحصول على أموالهم من مكان آخر“. ويجب الكف عن مثل هذا الحديث.

وأخيرا، ينبغي أن نتجنب الميل للنظر إلى أفريقيا بوصفها كيانا متجانسا وتوجد نفس المشاكل في جميع بلدانها. من الواضح أنه لا يمكن أن يكون هناك مخطط عام، ولا بد من صياغة السياسات حسب كل بلد متلق لكي تلي

علاوة على ذلك، ينبغي للمانحين على الصعيد الثنائي أن يضمنوا التنسيق الجيد بين أنشطتهم وبين عمل المؤسسات المتعددة الأطراف، وفي داخل إطار شامل تحدده البلدان المتلقية ذاتها. ومن الأهمية أيضا أن نحترم التزاماتنا فيما يتعلق بالمعونة الإنمائية. والحكومة النرويجية عازمة على تجاوز نسبة الـ ٠,٩ في المائة الحالية من إجمالي ناتجنا القومي المخصص للمعونة الإنمائية الرسمية لتصل إلى ١ في المائة. وإننا ملتزمون أيضا بإعطاء الأولوية في تعاوننا الإنمائي لأفريقيا. ولكي نضمن أفضل تنسيق دولي ممكن سوف نزيد بدرجة كبيرة معونتنا الإنمائية التي يجري تخصيصها عبر وكالات الأمم المتحدة. والنرويج هي بالفعل أكبر مساهم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قياسا بنصيب الفرد، وسوف نزيد من توسيع تعاوننا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل الحد من الفقر وأيضا فيما يتعلق بأسلوب الحكم السليم وإدارة ما بعد الصراع. وسوف تواصل النرويج أيضا إعطاء أولوية عالية للعمل الجاري لتخفيف عبء المديونية الثقيل عن كاهل العديد من البلدان الأفريقية. وإننا نشجع جميع البلدان المدينة على البحث عن سبل لإعطاء انطلاقة جديدة للمبادرة الخاصة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

والصحة عامل أساسي للتنمية. وإنها حقيقة مأساوية أن أكثر من ٢٣ مليون أفريقي يعيشون اليوم وهم مصابون بنقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، وأن هذا الوباء يهدد اقتصادات العديد من البلدان الأفريقية بشكل خطير. وإن لم تتم السيطرة على الإيدز من المقدر أن يخفض خلال الـ ٢٠ سنة المقبلة اقتصادات أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء بمقدار الربع. وفي بعض البلدان الأشد تضررا انخفض بالفعل متوسط عمر الفرد بمقدار ٢٠ عاما. ويشكل نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز الآن أحد أخطر التهديدات للتنمية المستدامة في أفريقيا. ولذلك قررت الحكومة النرويجية مضاعفة التمويل الذي تقدمه لبرامج مكافحة نقص المناعة

وترى النرويج أن التنفيذ السريع والفعال للتوصيات الواردة بتقرير الفريق العامل المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (A/55/305)، الذي أطلق عليه اسم تقرير إبراهيمي، يمثل إحدى هذه الخطوات. كذلك نعتقد أنه من الأهمية اتخاذ خطوات إضافية لتعزيز آليات التعاون في حفظ السلام وبناء السلام بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، وكذلك مع المنظمات الأفريقية دون الإقليمية.

وسوف تواصل النرويج جهودها لتعزيز قدرة الأمم المتحدة في حفظ السلام ومنع الصراع، ولدعم الصندوق الاستثماري للعمل الوقائي. وسوف نواصل أيضا دعمنا لمنظمة الوحدة الأفريقية وآلياتها المعنية بمنع وإدارة الصراعات وتسويتها.

إننا ننوه مع التقدير إلى التقدم الهام الذي تم إحرازه مؤخرا فيما يتعلق بتسوية بعض الصراعات الدائرة في أفريقيا. ومع ذلك فمن الأهمية أن تتم متابعة مثل هذا التقدم بتوفر الالتزام والإرادة السياسية اللازمين من قبل الزعماء السياسيين المعنيين بتنفيذ اتفاقات السلام والتدابير الأخرى المطلوبة لضمان تحقيق آمال السلام والمصالحة. وعندئذ فقط قد يتمكن المجتمع الدولي من توفير الموارد اللازمة لإرساء الأساس للتنمية المستدامة.

إن الفقر سبب للصراعات وأثر من آثارها في آن واحد، وهو منتشر في العديد من أرجاء أفريقيا. لذلك يتعين أن يكون القضاء على الفقر أحد أولوياتنا الرئيسية في العمل من أجل السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. والجهود المبذولة في العديد من البلدان لوضع استراتيجياتها الخاصة بالحد من الفقر ينبغي دعمها بنشاط. وفي هذا السياق، من الأهمية أيضا أن نضمن التنسيق السليم بين مؤسسات بریتون وودز ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، لترشيد أنشطتها وإحداث الحد الأقصى من التكامل والاتساق.

فيه بلدان أفريقية عديدة واجباتها. والحاجة إلى حكم سليم هي التحدي المشترك بالنسبة لنا - للبلدان الأفريقية ذاتها وللمجتمع الدولي.

لذلك من الأهمية أن نبذل جميعا جهدا جديدا ومنسقا ومتوصلا لتشجيع السلام والتنمية في القارة الأفريقية. وينبغي أن يسير منع الصراع وتسوية الصراع جنبا إلى جنب مع المعونة الإنسانية وجهود التنمية. ويتعين علينا أيضا أن نتعامل مع الأسباب الأساسية للصراعات وليس مع الأعراض فقط. لذلك يتعين أن تشمل الإدارة الفعالة للأزمات تشجيع التنمية طويلة الأجل والمستدامة ومكافحة الفقر وتخليص البلدان الفقيرة من عبء المديونية غير المحتمل، وكذلك تشجيع الإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية.

السيد فالديفيسو (كولومبيا) (تحدث بالاسبانية):

يود وفد بلدي أن يشارك في مناقشة هذا البند حتى يدعم العمل والتوصيات التي قدمها إلى الجمعية الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بأسباب الصراع في أفريقيا وتشجيع السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها.

ويسعدنا أن نعرب عن امتناننا لرئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين، وزير خارجية ناميبيا، ولنايبي رئيس الفريق العامل، سفير إسبانيا وسنغافورة على الأسلوب الممتاز الذي أداروا به المداولات وعلى الحوار المفتوح الذي شجعوا عليه وعلى مهارتهم في توجيه عملنا.

إن هدف السلام الدائم في أفريقيا مطمح كبير لجميع أعضاء المجتمع الدولي، خاصة شعوب أفريقيا نفسها، التي تعاني اليوم آثار الصراع بشكل يومي. ولا بد أن نعتبر عمل الفريق العامل إسهاما في هذا الطموح إلى السلام في أفريقيا لأنه مكننا من التركيز على أسباب الصراع، ومن مناقشة تقدم الغوث إلى السكان، والنظر في الكيفية التي

البشرية المكتسب/الإيدز وإعطاء الأولوية لهذه القضية في تعاوننا مع جميع شركائنا في التنمية. كذلك نتطلع إلى دورة الأمم المتحدة الاستثنائية القادمة المزمع عقدها في حزيران/يونيه القادم لتقييم الموقف والإتفاق على عمل جديد ومعزز في هذا المجال.

وسوف تزيد النرويج بدرجة كبيرة مساهمتها في مكافحة الدرن والأمراض الأخرى التي يمكن الوقاية منها والمنتشرة في أجزاء عديدة من أفريقيا. وقد تعهدنا مؤخرا بتخصيص ١١٠ مليون دولار للتحالف العالمي للأموال والتحصين حتى ننفذ ونحمي صحة حوالي ٢٥ مليون طفل فقير سنويا ممن لا يتلقون تحصينا ضد أمراض يمكن الوقاية منها بسهولة. ونعتقد أن هذه أداة مجزية التكلفة في المعركة ضد الفقر.

ولن يتسنى تحقيق النمو والتنمية المستدامة بدون استثمارات. ولكي تحقق أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء معدل نمو في إجمالي الناتج المحلي يبلغ ٧ في المائة سنويا، يقدر أنها تحتاج إلى معدل استثمار يبلغ ٤٠ في المائة مقارنة بالمعدل الحالي البالغ ١٧ في المائة. ولن يكون هذا ممكنا إلا من خلال مشاركة القطاع الخاص على نحو أكثر نشاطا. ولهذا السبب، قررت النرويج، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، دعوة جميع البلدان الأقل نموا إلى مؤتمر يعقد في أوصلو في شهر كانون الثاني/يناير القادم لمناقشة دور القطاع الخاص في معركتنا ضد الفقر.

إلا أنه يجب التأكيد على أن الاستثمارات والنمو الاقتصادي لا تحدث في فراغ. فالسلام والاستقرار يمثلان شرطا أساسيا للمستثمرين المحتملين. وهناك أيضا حاجة إلى وجود حكومات شفافة وخاضعة للمساءلة وإلى ضمان الحرية الشخصية والملكية الخاصة - باختصار، إلى أسلوب الحكم السليم واحترام حقوق الإنسان. وهذا هو ما لم تحقق

ونحن نعتقد أيضا أن الأهمية التي أعطيت في تقرير الفريق العامل المخصص لمسألة التدابير التي تتخذ لصالح البلدان بعد انتهاء الصراع مستصوبة جدا. وبالتالي، نؤيد التوصية بأن تطلب الجمعية العامة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينشئ فريقا استشاريا خاصا لاستعراض احتياجات هذه البلدان الاقتصادية بغية توفير برامج دعم لمساعدتها على الانتعاش بنجاح. وإن حاجات هذه البلدان خاصة جدا، ومؤسساتها لا تزال هشة جدا. وتلقيها كميات كبيرة من الموارد في الوقت المناسب يمكن أن يعطيها قوة الدفع التي تمكنها من التغلب على مصاعبها.

ونشيد أيضا بأن مجلس الأمن عقد في ٤ أيلول/سبتمبر، جلسة برئاسة مالي، حضرها رؤساء دول أو حكومات أعضائه بغرض مناقشة تعزيز السلم في القارة الأفريقية. ونأمل أن نبدي تأييدنا الحاسم لهذه الفكرة أثناء اشتراكنا في المجلس خلال العامين القادمين ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

ثالثا، هناك تدابير بشأن الدين الخارجي والتجارة الدولية. ولا يزال ثقل الديون غير المتناسب واحدا من الشواغل الرئيسية للحكومات الأفريقية. ومن الواضح أنه ينبغي للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون أن تولي اهتماما خاصا من جانب دائئها والمؤسسات المالية الدولية بغية محاولة إلغاء ديونها.

وهناك سلسلة أخرى من التدابير تنطبق على البلدان التي لا يمكنها أن تستفيد من المبادرات الراهنة كطريقة لتخفيف دينها. ثم إن هناك طائفة أخرى من التدابير تسعى إلى تحقيق فائدة للبلدان المدينة المتوسطة الدخل التي تهم بتجنب مشاكل استدامة الدين الطويل الأجل.

وعندما يتعلق الأمر بالتجارة والاستثمارات الدولية، يسرنا أن نلاحظ نتائج مؤتمر القمة الأفريقي - الأوروبي

ينبغي علينا جميعا أن نعمل بما حتى نصل إلى أفضل نتيجة ممكنة.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكسي أبرز بعض المبادرات المبينة بإيجاز في تقرير الفريق العامل وأربط بينها وبين التطورات الأخيرة التي تدعم السلام والتنمية في أفريقيا.

أولا المبادرات الأفريقية. إننا نرحب مع الارتياح الكبير بمبادرتين أفريقيتين حديثتين تثبتان إصرار البلدان الأفريقية على التغلب على الظروف السلبية وإعادة السلام للقارة. وكانت إحدهما القرار الخاص بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية، والذي اعتمده رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في تموز/يوليه الماضي كقاعدة لبناء مستقبل أفضل وأساس للوحدة بين شعوبها المختلفة. وكانت المبادرة الأخرى خطة عمل اعتمدت في أبوجا في أيار/مايو من هذا العام بالمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا. وهي تستحق أوسع ما يمكن من دعم دولي.

ثانيا، هناك تدابير تم اتخاذها داخل منظومة الأمم المتحدة. إذ كانت وكالات الأمم المتحدة تتعاون مع بلدان أفريقيا بطرق متعددة تم إبرازها في عروض قدمتها وكالات متعددة للفريق العامل. كذلك عكستها الوثيقة الخاصة بالاستنتاجات المتفق عليها والتي أصدرها العام الماضي المجلس الاقتصادي والاجتماعي. إننا سعداء لأن القطاع الرفيع المستوى من دورة المجلس الموضوعية في العام القادم سوف يخصص على وجه التحديد لتنمية أفريقيا.

دعوني أيضا أبرز قرار الأمين العام الذي اتخذته في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ بإنشاء فرقة عمل مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، برئاسة منظمة الأغذية والزراعة للاستجابة لمشاكل الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في القرن الأفريقي حيث كان لهذه العوامل أثر سلبي على السلم والأمن.

أن هذا الاهتمام يحتاج إلى استمرارية وتنفيذ فعلي على أرض الواقع لكل المقترحات الإيجابية التي تطرح والتي من شأنها تخفيف معاناة أشقائنا في القارة الأفريقية. ويعتقد وفد بلادي أن ما تضمنه البيان الختامي للقمة الأفريقية بشأن القارة الأفريقية يعد آخر ما يمكن أن نقوم به على المستوى النظري في الأمم المتحدة، وأن السبيل الوحيد لتأكيد مصداقية الأمم المتحدة وحرص أعضائها على تحقيق الاستقرار في هذه القارة هو اتخاذ خطوات عملية وتنفيذية تحقق الأهداف المنشودة في مجالات القضاء على الفقر، وإنهاء المشاكل الاجتماعية الأخرى التي تعاني منها أفريقيا، والتي تلعب دورا هاما في رأينا في تغذية الصراعات هناك.

لقد تابع وفد بلادي بدقة أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأسباب الصراع في أفريقيا، ولا يفوتني في هذا الإطار أن أشيد بالجهد الرائع الذي بذله نائبا الرئيس، ممثل سنغافورة، السفير محبوباني، وممثل اسبانيا، السفير آرياس، والطاغم المساعد لهما في وفديهما في إدارة أعمال هذا الفريق بطريقة علمية غاية في التنظيم والشفافية.

كما يعرب وفد بلادي عن تأييده الكامل لمعظم ما تضمنه تقرير هذا الفريق، بما فيه تحديد ولايته خلال هذه الدورة. ولقد توصلنا في الكويت، بعد مراجعتنا لأعمال الفريق العامل وكل تقارير الأمم المتحدة بشأن أسباب الصراع في أفريقيا إلى اقتناعات رئيسية وأهمها ما يلي.

أولا، أهمية وجود جهاز واحد داخل الأمم المتحدة لتابعة كل ما يتم تنفيذه من جهود سياسية وتنموية في القارة الأفريقية فقط، وللتنسيق بين الجهود الدولية سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها لضمان الاستفادة القصوى من كل الجهود والمساعدات المقدمة للدول الأفريقية في مختلف مجالاتها.

البالغ الأهمية الذي عقد في القاهرة هذا العام، وكذلك التوقيع على اتفاق كوتونو في حزيران/يونيه الماضي الذي سيوجه التعاون التجاري والعلاقات الاقتصادية بين الدول الأفريقية والكاريبية ودول المحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي.

رابعا وأخيرا مسألة عمل الفريق العامل المخصص في المستقبل. إننا نعتقد أن الشوط الذي قطعه هذا الفريق في عمله جيد، لكننا نعتقد أن من الممكن القيام بإدخال تحسينات. وكنا نفضل أن يتاح وقت أكثر للنظر في بعض الجوانب الأخرى التي تتصل بأسباب الصراع وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا - على سبيل المثال، اتخاذ تدابير لدعم البلدان التي استقبلت لاجئين كثيرين أو التي عليها أن تستجيب لاحتياجات المرشدين العاجلة.

ولذلك، نود أن نوصي بتمديد ولاية الفريق العامل المخصص حتى يواصل تقييم تنفيذ التوصيات التي طرحها الأمين العام في تقريره عن أفريقيا عام ١٩٩٨. وينبغي أن يساعد عمله الأعمال التحضيرية للقطاع الرفيع المستوى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي العام القادم، والتقييم النهائي في عام ٢٠٠٢ لمبادرة برنامج عمل الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينيات.

السيد العوضي (الكويت) (تكلم بالعربية): يسر وفد بلادي أن يشارك في مناقشة البند الخاص بأسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها. وإننا نؤمن في الكويت بأن أصدقاءنا في القارة الأفريقية يستحقون وقفنا معهم هنا في الأمم المتحدة وبشكل متواز مع دعمنا المستمر لهم على أرض الواقع.

لقد تابع وفد بلادي المناقشات الجادة التي جرت في الأمم المتحدة لقضايا أفريقيا منذ عام ١٩٩٧ في مجلس الأمن، وطرح هذا البند على جدول أعمال الجمعية العامة عام ١٩٩٨، وكنا ولا نزال ندعو إلى حقيقة واضحة وهي

بقلب مخلص وفي إطار تنفيذ كل الشعارات الخاصة بالتعاون بين بلدان الجنوب.

وقد تجسد ذلك واضحا من خلال مبادرة صاحب السمو أمير البلاد، حفظه الله، الشيخ جابر أحمد الصباح، لعام ١٩٩١ المتعلقة بإلغاء فوائد الديون عن أقل البلدان نموا، ومنها الدول الأفريقية، بالإضافة إلى ما يقدمه الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية من قروض ذات فوائد منخفضة جدا لدول القارة الأفريقية.

ولعلنا نستطيع أن نلقي نظرة سريعة على تقرير الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لعام ٢٠٠٠ والذي يشير إلى حجم المساعدات الإنمائية التي تقدمها الكويت من خلال الصندوق لدول شرق ووسط وغرب وجنوب أفريقيا حتى عام ١٩٩٩، والتي احتلت نسبة ١٧ في المائة تقريبا من حجم المساعدات الإنمائية التي تقدمها الكويت لدول العالم وتمثلت هذه المساعدات لدول القارة الأفريقية في قروض بلغ عددها ٦٦٢ قرضا بفائدة منخفضة جدا وقيمة ما يقارب بليون وستمئة ألف دولار أمريكي.

إننا نتطلع إلى ألا نظل نتحدث في السنوات القادمة عن قضايا أفريقيا كمثمل سيء للواقع الذي نعيشه الآن، ولتصوير الحالة المشائمة لعدم جدوى وفعالية الأمم المتحدة. بل يجب التعهد بأن يكون نهجنا الذي ناقشه الآن لحل القضايا الأفريقية مثلا إيجابيا يُحتذى به في المستقبل ويؤكد قدرة الأمم المتحدة والدول الأعضاء على مواجهة تحديات القرن الجديد.

السيد شهيد (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية):

تشارك بنغلاديش في هذه المناقشة في الجمعية العامة بشعور من الفخر والالتزام: الفخر لأن روح الشعوب الأفريقية التي لا تقهر، قد شددت أزرنا دائما؛ والالتزام لأننا نؤمن بقضية السلم والتنمية في أفريقيا.

ثانيا، إن دور الدول الأفريقية وأبناء هذه القارة يعتبر عاملا حاسما وأساسيا لتحقيق عملية الاستقرار الدائم بأشكاله كافة في القارة الأفريقية. وإننا نرحب في هذا المجال بانعقاد المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا، والذي يعد - في رأينا - خطوة نحو إقناع العالم بأن الدول الأفريقية تعمل جديا لتهيئة فرص الاستقرار المطلوبة لعملية التنمية.

ثالثا، إننا نشاطر في الرأي الذي طرح في تقرير الفريق العامل المعني بأسباب الصراع في أفريقيا بأن الإرادة السياسية لحل قضايا أفريقيا يجب أن تتوفر من ثلاثة أهداف رئيسية وهي الدول الأفريقية والأمم المتحدة والدول المانحة.

رابعا، التركيز على تنمية العنصر البشري في أفريقيا، والعمل على تشجيع عناصر الخير المخلصة من أبناء الشعب الأفريقي والتي نعرف نحن في الكويت تماما من خلال تعاملنا معها قدرتها على الارتقاء بهذه القارة إلى أعلى المستويات المطلوبة.

خامسا، تخفيف الديون وأعبائها على الدول الأفريقية يعد أمرا حيويا في مجال مساعدة دول القارة على استغلال ما يرد إليها من مساعدات في مسائل التنمية.

سادسا، الابتعاد عن الخطط التنموية المعقدة التي لا تتناسب مع الواقع الفعلي في القارة الأفريقية، والتي تتطلب لفهمها توفير موارد مالية هائلة، وهو الأمر الذي جعلنا نفكر الآن في خطط سهلة التنفيذ وتهدف بالدرجة الأولى وبشكل سريع إلى القضاء على الفقر، ونشر التعليم وزيادة الوعي بمفاهيم السلم والقانون.

لقد حرصت الكويت باستمرار في سياساتها الخارجية على أن تتحدث وتتحرك في إطار قدرتها الفعلية على المساعدة، كما تعتبر المساعدات التنموية للدول الصديقة أحد أعمدة السياسة الخارجية الكويتية التي تنفذها

إلى إثارة التوترات والصراعات داخل الدول وفيما بينها. وليس هناك من مبرر للتباكي على الخسائر البشرية والمادية الناجمة عن الصراعات في أفريقيا وفي غيرها من الأماكن في حين أن الانقسامات السياسية في كل مجتمع تغذي العنف السائد اليوم. والوقاية دائما خير من العلاج. وقد أعاد الأمين العام بالفعل التأكيد على هذه الفكرة في سياق الحالة في أفريقيا ونحن نشاركة اقتناعه، ومن ثم، نؤيد اقتراحه الداعي إلى أن يشجع المجتمع الدولي الحكومات المعنية على السعي إلى إيجاد حلول سياسية لحالات الصراع بالعمل لتحقيقها من خلال الوسطاء والمندوبين الخاصين.

وإننا نرى أن التوصيات المتضمنة في الجزء الرابع من تقرير الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية مفيدة لدراسة الآلية الشاملة والأطر اللازمة لضمان السلام والأمن والتنمية في أفريقيا. ويحدد التقرير المجالات التي يتعين اتخاذ تدابير بشأنها على الصعيدين الوطني والدولي. وفي رأينا أنه ما من جهد محلي يمكن أن يحقق النجاح في البلدان النامية، وفي أفريقيا بالذات، ما لم تصاحبه جهود مماثلة من الدعم الدولي. وفي هذا السياق، يؤيد وفدي تماما التوصية التي وردت في التقرير والداعية إلى إلغاء ديون أقل البلدان الأفريقية نوا على أساس نهائي، حيثما كان ذلك مناسبا، بما في ذلك البلدان التي خرجت لتوها من صراعات. ويشارك وفدي في القلق الذي أعرب عنه التقرير بشأن عدم كفاية المساهمات في الصندوق الاستثماري لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ويدعو البلدان المانحة المساهمة في الصندوق الاستثماري الخاص بالمبادرة إلى إتاحة الحصول على مساهماتها. كما يدعو وفدي البلدان الدائنة إلى أن تلتزم التزاما قويا باتخاذ إجراء لإلغاء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على نحو عاجل، بما يتماشى مع الحاجة الماسة إلى استئصال الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي في أفريقيا.

ومن هذا المنظور ترحب بنغلاديش ترحيبا قويا بتقرير الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بأسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها.

ونحن ننوه بصفة خاصة بالتقدم الذي أحرز في تنفيذ التوصيات التي جاءت في تقرير الفريق الوارد في الوثيقة A/52/871. وفي اعتقادنا أن توصيات الأمين العام يجب أن تُتباع في داخل أفريقيا، وكذلك من قبل المجتمع الدولي عموما وذلك بهدف القضاء على الأسباب الجذرية للصراع من خلال مجموعة متنوعة من التدابير الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

وترحب بنغلاديش بالمبادرات التي اتخذها مجلس الأمن فيما يتعلق بأفريقيا، ونرى أن هناك حاجة إلى استجابة شاملة للتحديات الأمنية والإمائية المعقدة والمتداخلة. ونحث الجمعية العامة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية والدول الأعضاء على دراسة توصيات الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية كما ندعوها إلى اتخاذ التدابير المناسبة من جانب كل منها. ونحن نؤمن إيمانا قويا بأن هذه التوصيات يمكن أن تعطي قوة دفع جديدة للسلام والتنمية في أفريقيا.

وإننا نشارك تماما في الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام في تقريره والذي يفيد بأن اتقاء الصراع يبدأ وينتهي بالنهوض بالأمن البشري والتنمية البشرية والصراعات في أفريقيا، شأنها شأن الصراعات في أماكن أخرى، ترجع أسبابها الجذرية إلى التمييز الاجتماعي، والحرمان الاقتصادي، وانعدام المساءلة عن استخدام السلطة السياسية. وإننا نرى في نفس الوقت أن استمرار التركة التي خلفها الاستعمار بأشكال ومظاهر مختلفة ما برح يحول دون تحقيق الاندماج الاجتماعي والسياسي، والتوزيع العادل للموارد، مما يؤدي

ونود أيضا أن نضم صوتنا إلى البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن التحديات التي تواجه أفريقيا معروفة تماما والأهداف الخاصة بتحقيق السلم والرخاء في أفريقيا ظلت لأكثر من عقد على قائمة أولويات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وربما يكون عدد برامج العمل التي اعتمدت بشأن أفريقيا، أكثر من عدد برامج العمل التي اعتمدت لأية منطقة أخرى في العالم، ومع ذلك فإن الحالة العامة في القارة الأفريقية لم تتحسن في العقدين الأخيرين. فالفقر والمرض والجوع وعدم تنمية الموارد البشرية وعبء الدين الخارجي، والصراعات والتراعات لا تزال تمثل العقبات الرئيسية للتنمية في أفريقيا.

وهذه تحديات أساسية ولكنها تحديات يمكن التغلب عليها. وليست علل التخلف الإنمائي شيئا خاصا بأفريقيا. فقد تغلبت مناطق كثيرة من العالم على هذه الصعوبات ويمكن لقارة أفريقيا أن تفعل ذلك. ومن المشجع أن نعرف أنه أحرز بعض التقدم في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/52/871)، الذي صدر في نيسان/أبريل ١٩٩٨. وفي هذا السياق، فإن عقد المؤتمر الوزاري الأفريقي للأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا، في إطار منظمة الوحدة الأفريقية، جهد يستحق الثناء بدأته بلدان المنطقة.

ويجب على المجتمع الدولي أن يقدم دعمه الكامل للجهود الإقليمية والوطنية لتنفيذ الهدفين التوأمين الممثلين في السلم والتنمية. ولا يمكن لقارة أفريقيا وحدها أن تواجه هذه التحديات. والواقع أيضا أن أي منطقة أو أي أمة لا يمكنها أن تفعل ذلك بمفردها، ولذلك ثمة حاجة إلى مساعدة أفريقيا على معالجة الأسباب الجذرية للصراعات. وهذا يتطلب جهدا دوليا منسقا على مستويين اثنين. ففي المقام

وإن التزام بنغلاديش برفاه أشقائنا وشقيقاتنا في أفريقيا يستمد جذوره من عدة عوامل مقنعة. فبنغلاديش مساهم أساسي في جميع جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام وصنع السلام في القارة الأفريقية على وجه التقريب. وأود أن أشير أيضا إلى أن مشاركة بنغلاديش في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام قد ازداد تنوعها في ظل قيادة الشيخة حسينة رئيسة وزراء بنغلاديش. وقد اتبعنا معا - نحن وأفريقيا - خطا مماثلا في النضال من أجل نيل استقلالنا وما زلنا نشترك في قيم متماثلة في الحياة وفي وجهات النظر تجاه الحالة العالمية الراهنة. وعلى الجبهة الاقتصادية، فإن غالبية البلدان الأفريقية هي من أقل البلدان نموا، وهي المجموعة التي يشرف بنغلاديش أن تكون منسقا لها. ولذلك فإننا نتشاطر التجربة المشتركة والأهداف المشتركة ونضالنا لإرساء دعائم نظام اجتماعي مستقر، وتنمية اقتصادية، واستقلال سياسي، لجعل الحياة ذات مغزى بالنسبة لشعبونا. وسمحوا لي بأن أكرر التأكيد على التزامنا بالعمل على أن نرى أفريقيا خالية من الصراعات وهي تساهم في تحقيق السلام والأمن والتنمية في العالم بطريقة هادفة.

السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): ينبغي

أن تكون كلمتي الأولى بالنيابة عن وفد بلدي كلمة عزاء ومواساة لحكومة وشعب سنغافورة على الخسارة الفادحة في الأرواح في حادث تحطم طائرة الخطوط الجوية السنغافورية بالأمس.

وفيما يتعلق بالبند قيد المناقشة أود في البداية أن أعرب عن تقديرنا للسفير كيشوري محبوباني الممثل الدائم لسنغافورة، والسفير أرياس، الممثل الدائم لاسبانيا، نائي رئيس الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بأسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، لعرضهما على نحو فعال مداولات الفريق العامل، ولتزويدنا بتقرير ممتاز.

وضمن وصول المنتجات والخدمات الصادرة من المنطقة الأفريقية إلى الأسواق، واندماج البلدان الأفريقية في الاقتصاد العالمي، ليس من المحتمل أن يكون هناك أي أثر للجهود التي ترمي إلى تحقيق أهداف السلم الدائم والتنمية المستدامة.

ولا تزال تنمية الموارد البشرية تمثل تحديا رئيسيا بالنسبة للبلدان الأفريقية، وينبغي البدء ببرامج خاصة لبناء القدرات والنهوض بالتعليم ومحو الأمية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز جهوده لنقل التكنولوجيا إلى أفريقيا بشروط تساهلية وتفضيلية.

لقد قدم لنا الفريق العامل عددا من التوصيات الهامة التي تنحوا نحوا عمليا صوب تحقيق الهدفين التوأمين المتمثلين في السلم والتنمية في أفريقيا. وينبغي للمجتمع الدولي، وبخاصة منظومة الأمم المتحدة، أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ الاقتراحات الواردة في التقرير.

ونعتقد أن القطاع الرفيع المستوى لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ٢٠٠١ المكرسة للتنمية في أفريقيا، يمكن أن تسهم بشكل كبير في إعادة إحياء دور الأمم المتحدة وفي المساعدة في جهود التنمية للبلدان الأفريقية.

لقد عانت الشعوب الأفريقية زمنا طويلا. والتحديات التي تواجه أفريقيا تحديات جبارة. ونحن نحتاج حقا إلى البدء بعمل عالمي، وليس إلى مجرد الأقوال، لكي نضمن أن الأهداف المتفق عليها دوليا من أجل أفريقيا، ستتحقق في إطار زمني محدد. وينبغي أن تتحول الكلمات إلى أفعال، وإلا فإن معاناة أفريقيا ستستمر بلا هوادة.

يجب على المجتمع الدولي أن يشرع في بذل جهد منسق لتعزيز السلم والتنمية المستدامة في قارة أفريقيا. هذا هو التزامنا الأخلاقي، وهذه هي مسؤوليتنا السياسية. دعونا نفي بهذا الالتزام نحو شركائنا الأفارقة.

الأول هناك حاجة إلى التركيز على الجوانب السياسية والأمنية الكامنة وراء عدم الاستقرار في تلك القارة. وبالمثل، يجب معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها أجزاء من أفريقيا من خلال برنامج مساعدة شامل توفر له الموارد الكافية. ولكن المساعدة تفقد قيمتها الحقيقية والأخلاقية إذا كانت مدفوعة بشروط أو باعتبارات سياسية. ولا ينبغي أن يكون السلم أو التنمية رهينة تُدفع فدية للإفراج عنها.

لقد أيدت باكستان بشكل مستمر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم في أفريقيا، ونحن نشارك على نطاق واسع في هذه العمليات. وظل أفرادنا العسكريون والمدنيون يشكلون جزءا من عمليات الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبيا، وناميبيا، وسيراليون، والصومال والصحراء الغربية ولدينا تعهد ملزم تجاه شركائنا مع أفريقيا. وكما كان الحال في الماضي، ستواصل باكستان أيضا تقديم دعمها المادي والمعنوي إلى البلدان الأفريقية في جهودها من أجل التنمية. ويمثل برنامجنا للمساعدة التقنية في أفريقيا عملية مستمرة لتدريب المهنيين الشباب في الميادين المختلفة. وبمجرد أن يكتمل إنشاء معهد الجنوب لتكنولوجيا المعلومات سيكون بوسعنا تقديم تسهيلات تدريبية خاصة في تكنولوجيا المعلومات للطلاب من أفريقيا.

نحن جميعا ملتزمون بقضية التنمية في أفريقيا. وعلى الرغم من هذا الالتزام، فإن إحدى العقبات الرئيسية التي تعترض التنفيذ الفعال لتوصيات الأمين العام تحددت في الافتقار إلى الإدارة السياسية. وعلينا أن نستحث جهودنا من جديد وأن نكرس أنفسنا لانتشال هذه القارة من مستنقع الفقر والتخلف.

وبدون تعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة الاستثمارات، وإيجاد حل دائم لعبء الدين الخارجي،

وفي رأينا أن من أكثر مهام الفريق العامل أهمية توجيه مزيد من الاهتمام إلى مسألة كيفية تعزيز آلية تنفيذ القرارات على جميع الأصعدة تفاديا لنشوء ثغرة بين القرارات وبين الإجراءات المتخذة لتنفيذها. وتنفهم جيدا الطابع الأخلاقي الذي تتسم به التوصيات، ولكننا لا نستطيع أن ندع قولها السياسية تضيع بسبب العلاقات بين البلدان. إذ أن الحالة في أفريقيا كانت ستتغير إلى الأفضل لو كانت هناك مشاركة نشطة من جانب البلدان المنتجة للأسلحة ومؤسسات بريتون وودز في اجتماعات الفريق العامل، ولو أن الدول الأعضاء قد أظهرت قدرا أكبر من الاستعداد لتنفيذ القرارات الجماعية التي يتخذها المجتمع الدولي ولاحترامها.

وأذّنوا لي في هذا الصدد أن أعطي مثالا ملموسا. فقد اتخذ مجلس الأمن قرارات لوضع حد للصراع في أنغولا، وهي وجه التحديد القرارات ٨٦٤ (١٩٩٣) و ١١٢٧ (١٩٩٧) و ١١٧٣ (١٩٩٨)، وفي الآونة الأخيرة القرار ١٢٩٥ (٢٠٠٠). ولو كانت تلك القرارات تُنفذ كما لا من جانب بعض الدول المعنية وأشرف على تنفيذها بمزيد من الفعالية، لصارت الحياة أفضل لجميع أبناء أنغولا في أرجاء هذا البلد كافة. ونستطيع أن نجد حالات مماثلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون وغيرهما من البلدان في أفريقيا. فليس من المهم اتخاذ القرارات الجيدة فحسب، وإنما أيضا من الضروري تعزيز آلية التنفيذ لتلك القرارات، بما في ذلك عن طريق اللجوء إلى الجزاءات، حتى تكون أكثر فعالية لا في عمليات حفظ السلام وبناء السلام فحسب، بل أيضا في الميادين الأخرى.

وبالطبع فإن بلدا مثل أنغولا ينفق أكثر من نصف إجمالي ناتجه المحلي على شؤون الحرب والأمن، يواجه مصاعب خطيرة في دعم اقتصاده وإعداد برامج لمواجهة

السيد مانغويرا (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تعازينا لسنغافورة على الحادث المأساوي الذي أدى لسقوط طائرة الخطوط الجوية السنغافورية. وأود أيضا أن أشكر جميع أصدقائنا وزملائنا الذين وجّهوا إلينا عزاءهم اليوم في حادث سقوط الطائرة الأليم في أنغولا الذي قضى فيه ٤٨ شخصا نحبهم.

وبالنيابة عن الوفد الأنغولي، أود أن أقدم التهنية إلى السفير كيشوري محبوباني على عرضه تقرير الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بأسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها. وأنغولا إحدى البلدان التي شاركت بنشاط في الدورة الماضية للفريق العامل، ولا يسعها بالتالي إلا المشاركة في مناقشة اليوم بشأن هذه المسألة الهامة.

وفي رأينا أن الهدف الرئيسي للفريق العامل يتمثل في التماس الطرائق اللازمة لمواصلة العمل على اتقاء الصراعات في أفريقيا من أجل تعزيز السلام والأمن والنمو الاقتصادي في ذلك الجزء من العالم. ولذلك يرى وفدنا هذا التقرير وثيقة مقبولة تتجلى فيها التسوية التي توصلت إليها الدول خلال الدورة الماضية وتتضمن مقترحات مفيدة من أجل بلوغ الأهداف التي ذكرتها توي.

ومن المهام التي تنتظر المجتمع الدولي متابعة التوصيات الصادرة والقرارات المتخذة بشأن المسائل المختلفة. ويلاحظ التقرير أن المجتمع الدولي قد أصدر كثيرا من التوصيات في مجالات من قبيل حفظ السلام والتمويل والدين والتنمية الاجتماعية والإيدز وزيادة القدرة البشرية. ومن دواعي الأسف أن النتائج التي تمخضت عنها تلك التوصيات والقرارات لا تغطي جميع المسائل التي كانت الدول الأفريقية تنتظر أن تتصدى لها. ويُعزى هذا إلى جملة أمور من بينها عدم وجود آلية فعالة لتنفيذ الإجراءات والتنسيق فيما بينها.

السياسية الديمقراطية، والقطاع الخاص، والاستثمارات، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، والمنظمات الأخرى. وينبغي أن تسعى تلك الجهود أيضا إلى إيجاد ثقافة تتسم بالشفافية والقابلية للمساءلة والسلام. ذلك أن الجمع الرشيد بين الجهود على الصعيدين المحلي والدولي هو من العوامل الأساسية في العثور على طريقة ناجحة لإقامة السلام الدائم وتحقيق التنمية المستدامة.

وختاما أود أن أعرب عن أمني في أن تزداد مشاركة جميع الأطراف المعنية في الدورة القادمة للفريق العامل حتى تترجم التوصيات التي جرى اعتمادها إلى أفعال ولا تقتصر على كونها مجرد كلمات.

السيد السبوسي (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم

بالعربية): يسعدني باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة أن أثنى على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمعالجة المشاكل التي تعاني منها القارة الأفريقية. كما أشكر الأمين العام لما جاء في تقريره حول الحالة في أفريقيا من معلومات قيّمة توضح التحديات الاقتصادية والصحية والأمنية التي تواجهها هذه القارة.

إن أفريقيا ما زالت تعاني من العقبان المقوضه لعملية التنمية فيها مثل تفجر الصراعات المسلحة، الأهلية والإقليمية، وتصاعد الديون وحالات الفقر، وقلة الموارد المالية، وتفشي الأمراض الخطيرة، مثل فيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز والملاريا. هذا بالإضافة إلى عدم الاستفادة المثلى من التكنولوجيا السلمية، الأمر الذي عكس باتجاه تأخر اندماج الدول الأفريقية في حركة التطورات الاقتصادية العالمية.

بالرغم من الدور الكبير الذي أدته الأمم المتحدة في أفريقيا خلال السنوات القليلة الماضية، نرى أنه ما زال هناك الكثير الذي يجب عمله من أجل أن تتضافر الجهود الإقليمية

الحالة الإنسانية الخطيرة فيه والقضاء على الفقر. ويعني هذا وجود صلة مباشرة بين السلام والأمن والتنمية المستدامة.

وتغطي التنمية في أفريقيا جميع مجالات الحياة الاجتماعية، بما فيها السياسة والاقتصاد والرعاية الاجتماعية والتعليم والسلام والاستقرار. ولتحقيق تلك التنمية، تحتاج الدول الأفريقية، ضمن أشياء، أخرى إلى الموارد المالية. ويشير تقرير الفريق العامل إلى تناقص إجمالي الموارد المخصصة للمساعدة الإنمائية للبلدان الأفريقية منذ أوائل التسعينات. ومن الضروري العثور على طريقة لعكس مسار تلك التزعة حتى يتسنى للبلدان الأفريقية مزيد من الاستفادة من استثمارات الدين الأجنبي الموجهة للصحة العامة وتنمية الهياكل الاقتصادية وبناء القدرة في مجال الموارد البشرية والتعليم والقضاء على الفقر، وما إلى ذلك.

ونرى أن التقرير لا يتعرض بشكل كاف للدور الذي تضطلع به المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية من قبيل منظمة الوحدة الأفريقية، والجماعة الاقتصادية الأفريقية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، في عملية التنمية وفي إزالة أسباب الصراعات في أفريقيا. وأعتقد أن هذه المنظمات تؤدي دورا هاما في هذا الصدد، ولا سيما في مجالات السلام وتسوية النزاعات فيما بين الدول الأعضاء وهيئة الأوضاع اللازمة لتعزيز التعاون الإقليمي بهدف إنشاء سوق اقتصادية أفريقية واحدة. لذلك فإن من الضروري أن يؤكد الفريق العامل على مشاركة جميع المنظمات الأفريقية، كل منها حسب مستواها وفي داخل منطقتها.

ونحن مقتنعون بأنه يتعين على الحكومات الأفريقية بذل جهود على الصعيد الداخلي للسماح بمشاركة المجتمع المدني في شؤون الدولة عن طريق ممثليه المنتخبين، والأنظمة

والإنمائية، سواء الرسمية من خلال صندوق أبو ظبي للتنمية والصناديق الإقليمية التي تساهم بها دولة الإمارات، أو من خلال مشاريع القطاع الخاص وجمعيات النفع العام مثل الهلال الأحمر وجمعية زايد الخيرية.

ختاماً تأمل دولة الإمارات أن تتغلب دول القارة الأفريقية بمساعدة المجتمع الدولي على العقبات والتحديات الراهنة التي تواجهها مهما كانت معقدة وصعبة لتأخذ مكانها الطبيعي على الصعيد الدولي ولكي ترقى إلى مستوى أحلام شعوبها التوافق إلى الأمن والسلم والاستقرار والنماء.

السيد مواليف (بوتسوانا) (تكلم بالانكليزية): إن

تقرير الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية، المعني بأسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها، الوارد في الوثيقة A/55/45 يزود الجمعية العامة بمقترحات للسير قدما بطريقة ملموسة بشأن التوصيات المقدمة من الأمين العام بخصوص هذه القضية البالغة الأهمية.

ونحن نرى ضرورة الإشادة بالفريق العامل لاضطلاعهم بالمرحلة الأولية من مهمة رصد تنفيذ كل من مقترحات الأمين العام والمقترحات التي انبثقت عن الجزء التنسيقي من اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٩. وفي هذا المنعطف، يود وفدي أن يثني على نائب رئيس الفريق العامل وممثلي سنغافورة واليابان لقيادتهم والتزامهم بالعملية.

وواضح أن مشاكل نقص التنمية والفقير التي تصيب كثيرا من البلدان الأفريقية ترتبط بعوامل محلية ودولية وتتطلب معالجة كلية إذا أريد إيجاد حلول حقيقية ومستدامة. ورغم الجهود المضنية التي تبذلها البلدان الأفريقية للخروج بأنفسها من الصعاب والأزمات لم يتحقق سوى نجاح جزئي. غير أن هذا لا يسبب دهشة لأن العوامل

والدولية الرامية إلى النهوض بالموارد والقدرات الأفريقية لتأخذ مكانها الطبيعي كعنصر فعال في المجتمع الدولي على المستويين السياسي والاقتصادي العالمي. ومن أجل تحقيق ذلك لا بد أن تتوفر الإرادة السياسية على المستوى المحلي مقرونة بإرادة أقوى سياسيا على المستويين الإقليمي والدولي، للخروج بمنظومة جديدة تضمن احتواء التزايدات القائمة بالطرق التفاوضية السلمية، استنادا إلى مبادئ الميثاق وأحكام القانون الدولي والقواعد العالمية لحقوق الإنسان. وهذا لا بد أن يكون مقرونا بطبيعة الحال بتعزيز التعاون القائم بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

وفي هذا السياق أيضا نؤكد على أهمية الأخذ بتوصيات تقرير الأخضر الإبراهيمي لتقوم عمليات حفظ السلام ومواجهة الصراعات المدمرة، التي هزت القارة الأفريقية، من خلال تطوير آليات الاستجابة السريعة لاحتواء التزايدات مع مراعاة خصوصية كل حالة على حدة. هذا بالإضافة إلى إيماننا بدور الدول المتقدمة النمو والمؤسسات الإنمائية الدولية والإقليمية في مجال تقديم المساعدات والمنح والقروض الرسمية وغير الرسمية إلى الدول الأفريقية، وإلغاء ديونها الخارجية، خاصة المتصلة بالدول الأقل فقرا بينها، وذلك للرقى بقدراتها الإنمائية وتنشيط حركة اقتصادياتها واستثماراتها، الأمر الذي يتطلب فتح أسواق الدول المتقدمة دون أي عوائق أمام منتجاتها وتجارتها.

ومن منطلق إيمان صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، حفظه الله، بأهمية أفريقيا لمستقبل البشرية، وفي إطار العلاقات التاريخية والحضارية التي ربطت دولة الإمارات بدول القارة الأفريقية، حرصت دولتنا على تعزيز آليات التعاون المشترك مع العديد من دولها في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. هذا فضلا عن مشاركتها في تقديم شتى أنواع الدعم والقروض والمساعدات الإنسانية

مع منظمة الوحدة الأفريقية، لمعالجة حالات الصراع في منطقتيهما دون الإقليميتين.

وعلى منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والمناخين الثنائيين أن يهدفوا إلى التوصل إلى نهج منسقة تترك آثارا حسنة على المجتمعات المحلية في جميع أرجاء القارة الأفريقية. ومن الواضح أنه ينبغي لنا أن نضطلع برصد دقيق وتحديد دقيق للأهداف إذا ما كان لنا أن نواصل الاستفادة من تقييم موضوعي للتقدم المحرز على أرض الواقع. ولهذا السبب نؤمن بقوة بضرورة أن يواصل الفريق العامل الاضطلاع بولاية رصد التقدم المحرز. ونرى أن مواصلة الفريق العامل عمله ستسمح للجمعية العامة بالنظر في مجالات غير مشمولة بولاية الفريق العامل وكذلك القضايا التي تبرز إلى الوجود.

ختاما، يعرب وفد بوتسوانا عن تقديره لإعادة تركيز الأمم المتحدة على أفريقيا. وقد شدد مؤتمر قمة الألفية على القضايا الأفريقية. ونأمل أن يتجلى تشديده هنا في النتائج التي سيتوصل إليها الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بالتمويل من أجل التنمية المقرر عقده في المستقبل القريب.

السيد كبغلي (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): أود بداية أن أعرب عن امتنان وفد الأرجنتين لرئيس الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بأسباب الصراع والنهوض بالسلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، ووزير الخارجية غورياب، ممثل ناميبيا، ولنائب الرئيس، السيد محبوباني، ممثل سنغافورة، والسفر ارياس، ممثل اسبانيا، لما قاموا به من عمل شاق خلال الدورات الثلاث للفريق العامل هذا العام، وللتقرير الكامل والمتوازن الذي رفعوه إلى الجمعية للنظر فيه.

الكامنة التي تؤثر على النمو والتنمية والسلام لم تعالج حتى الآن على نحو كاف. والفقر أحد هذه العوامل التي تسبب فقدان الإمكانيات البشرية والتي تفضي إلى زعزعة استقرار المجتمعات. ولذا تقوم حاجة ماسة إلى تنسيق الجهود المتعددة القطاعات الرامية إلى القضاء على الفقر.

لقد قصر الفريق العامل تركيزه بحكمة على ثلاثة مجالات إضافية هي: تخفيف أعباء الديون، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتقديم الدعم للبلدان في حالات ما بعد الصراع. ولا مرء في أن هذه قضايا بالغة الأهمية في سياق التنمية الأفريقية. والواقع أن كثيرا من المؤتمرات الحكومية الدولية، وأهمها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، حددت هذه القضايا باعتبارها حاسمة وعاجلة. وللأسف لا يزال التنفيذ متلكئا.

من المسلم به الآن على نطاق واسع أن المشاركة الكاملة للمنظمات الاجتماعية المدنية والقطاع الخاص أهمية حيوية بالنسبة إلى تحقيق الأهداف المحددة في التقرير وكذلك الأهداف الواردة في برنامج عمل الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا.

ومهمة هذه المنظمة طويلة الأجل ومضنية. والبلدان الأفريقية على استعداد للوفاء بالتزاماتها، كما اتضح في الاجتماع الأخير لمنظمة الوحدة الأفريقية وفي القمة الأفريقية - الأوروبية اللتين قطعت فيهما الحكومات الأفريقية عهدا على نفسها بإيجاد بيئة تؤدي إلى التنمية. وعلينا جميعا الآن أن نبذل جهودا معززة لدعم التنمية في أفريقيا. وهذه الجهود يجب أن تبني على المبادرات التي اتخذتها البلدان الأفريقية أصلا لحسم الصراعات. وفي هذا الصدد، نود أن نشدد على الدور الذي تقوم به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بالتعاون

الأطراف في الصراع والبلدان المساهمة بقوات. وفي هذا الصدد، ينبغي مواصلة وتعزيز المبادرة التي اتخذت لعقد اجتماعات موضوعية مع البلدان المساهمة بقوات من قبيل الاجتماعات المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في سيراليون. إن نجاح عمليات حفظ السلام في أفريقيا شأنها شأن غير من المناطق في العالم، يعتمد على توفر الإرادة السياسية التي تتجلى بشكل محدد في المساهمة بالموارد المالية والبشرية الكافية.

ومن بين العوامل الأخرى التي تساعدنا على فهم الصراعات المسلحة دراسة العلاقة بين الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية واستمرار الصراع المسلح. وفي هذا الصدد، فإن إنشاء أفرقة للخبراء المستقلين لجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون سيمكننا من تحقيق التقدم.

أخيراً، تشكل محكما رواندا وسيراليون رادعا هاما وعنصرا لا غنى عنه لإحلال سلام مستقر ودائم وعادل. ونحن نؤمن بأن من غير الممكن التوصل إلى مصالحة حقيقية وبناء للسلام إذا ما أفلت المسؤولون عن جرائم يستتكمف منها الضمير الجماعي للإنسانية من العقاب.

إننا نعيش في عالم تسوده التناقضات: إذ أن التكامل والعولمة قائمان جنبا إلى جنب مع التفتت والتهميش. ويوضح لنا الواقع أن الرخاء الاقتصادي المحرز في السنوات الأخيرة موجود جنبا إلى جنب مع الفقر المدقع في بعض المناطق من أفريقيا وفي مناطق أخرى من العالم. فخمس الجنس البشري يعيش على دولار واحد في اليوم لا غير. ورغم ذلك، طلب المساعدة الإنمائية الرسمية تتناقص بشكل مستمر. إننا نؤمن بضرورة زيادتها. ونؤمن أيضا بأن العلاقة بين المساعدة الإنمائية الرسمية وتنفيذ السياسات علاقة حاسمة الأهمية لكفالة النمو الاقتصادي في أفريقيا. إن مكافحة التضخم والعجز في الميزانيات المالية، والتشجيع على الادخار

وتتفق مع الفرضية الأساسية التي يستند إليها التقرير فيما يتعلق بالعلاقة بين السلم والتنمية. وبغية التوصل إلى سلم دائم في أفريقيا، ينبغي إيجاد الحد الأدنى من الأوضاع اللازمة للتنمية. وتبذل معظم الحكومات الأفريقية جهودا هائلة لحسم النزاعات القائمة بشكل سلمي ولتعزيز مؤسساتها الديمقراطية والنهوض بحقوق الإنسان وإصلاح اقتصاداتها. وهذه المهام التي تضطلع بها البلدان الأفريقية ذاتها في حاجة إلى دعم من المجتمع الدولي.

وبالنسبة إلى الصراعات المسلحة، نرى أن من الضرورة بمكان أن نعتمد استراتيجية متكاملة تتضمن عناصر لمنع نشوب الصراعات وحسم الصراعات وبناء السلم في حقبة ما بعد الصراع. ولا غنى عن التعاون الوثيق والمستمر والتبادل الموضوعي للمعلومات في كل مرحلة من المراحل بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية. ومن الواضح أن منظمة الوحدة الأفريقية يجب أن تضطلع بدور هام في حسم الصراعات الأفريقية، ونؤمن، في هذا الشأن، بأن الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يمثل أداة هامة. ولكن ذلك لا يعفي بأي شكل من الأشكال مجلس الأمن من تحمل مسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وبالعكس، ينبغي أن يكون لدى مجلس الأمن بعد الحرب الباردة، حساسية جديدة لكي يفهم الطبيعة والأسباب العميقة الجذور للصراعات في أفريقيا. ولن تنتج هذه الحساسية إلا عن معرفة مباشرة بالحقائق في البلدان المتضررة وبالظروف الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية المحيطة بالصراعات.

وفي هذا البيان، نعتقد أن البعثات التي أوفدها مجلس الأمن هذا العام إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وإريتريا وإثيوبيا وسيراليون تمثل خطوات على الطريق الصحيح. وفضلا عن ذلك، مطلوب أيضا المزيد من الشفافية في عمل مجلس الأمن، واتصال أوثق بالجمعية العامة وحوار صريح مع

مكثرت بهذا الجهد. والأمم المتحدة، بسبب طابعها العالمي، وبسبب ولايتها الواسعة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تملك القدرة والشرعية اللازمتين للإسهام بفعالية في تحقيق السلام والتنمية في أفريقيا. ونعتقد أن الفريق العامل قد اضطلع، ويجب عليه أن يستمر في الاضطلاع، بمهمة ذات شأن تمثلت في تحليل وتنسيق مختلف المبادرات القائمة بشأن أفريقيا ومتابعتها التنفيذية في إطار منظومة الأمم المتحدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٥.

والاستثمار تديرا لهما صلة مباشرة بفعالية المساعدة الإنمائية الرسمية.

وينبغي ألا يقتصر الدعم على المساعدة الإنمائية الرسمية، بل أيضا أن يتخذ شكل تحرير التجارة الذي يتيح المزيد من الاندماج الدولي للبلدان الأفريقية في السوق العالمية. وتتخذ الحواجز الجمركية الآن أشكالا جديدة، مثل تحديد معايير العمل، والمعايير البيئية والتدابير المضادة لإغراق الأسواق بالسلع، مما يبعث إشارة غير مشجعة إلى البلدان الأفريقية التي تضطلع بجهود تستحق الاعتبار لتحديث اقتصاداتها وكسب أسواق جديدة لصادراتها.

ونود اليوم أن نحدد مرة أخرى التزامنا تجاه أفريقيا. وقد شارك بلدنا منذ البداية في عملية إنهاء الاستعمار في القارة وشجع تلك العملية. ونحن اليوم نعمل على تعزيز دولة القانون والانفتاح الاقتصادي في المنطقة. وقد زدنا من تبادلنا التجاري وقمنا بتعزيز العلاقات السياسية معها. وانسجما مع إيماننا بأن السلام والتنمية مرتبطان، فإن الأرجنتين قدمت إسهامات في عملية حفظ السلام في أفريقيا، حيث قدمت المساعدة الإنسانية مباشرة أو بواسطة "ذوي الخوذ البيض" وشجعت التعاون من أجل التنمية من خلال الصناديق التعاونية. وعلاوة على ذلك، وفي إطار منطقة السلم والتعاون في جنوب المحيط الهادئ، التي تجمع بين ثلاثة بلدان من أمريكا اللاتينية و ٢١ بلدا أفريقيا، والتي ظلت الأرجنتين تنسق أعمالها منذ عام ١٩٩٨، اقترحنا عددا من المبادرات الرامية إلى تعميق التعاون فيما بين أعضائها.

ونود أن نختتم بتكرار تأكيد الدور الذي تضطلع به البلدان الأفريقية من خلال منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية في البحث عن حلول لمشاكلها. ولا يمكن للمجتمع الدولي، ولا ينبغي له، أن يظل غير